السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس 28 تشرين الثاني 2013 ـ الموافق 25 محرم 1435 هـ ـ العدد 12638

AS-SAFIR Arabic political daily – November 28, 2013 N° 12638

الحلقة الثانية من ملف المسألة الاجتماعية ودور النقابات: «مستقبل الحركة النقابية العربية ودروس الماضي». وفي هذه الصفحة، العنف في مجلس النواب الأردني كقصة ممتدة. 2

الجفاف في منطقة الجزيرة السورية، بين الموجات البيئية وسياسات الحكومة النيوليبرالية في العقد الماضي: النتائج الإجتماعية والسياسية التي تأخذ اليوم مداها. وطاولة فرانز فانون بمشفى الرازي. 3

ذاكرة بغداد آيلة للسقوط: عن كارثة الإهمال والفساد المجتمعيْن. وفي شريط «بألف كلمة»: إحياء اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء لا يخص من هنَّ مثقفات وعصريات فحسب! 4

اختطاف ليبيا

وصلتني مؤخّراً رسالة من عبد المجيد العقيلي ـ الجراح الاستشاري الذي تدرّب في بريطانيا وأحد أبطال الثورة الليبية المغمورين– يعبّر فيها عن الألم الشديد إزاء الحال الذي بلغته أمور موطنه. ومجيد واحدٌ من بين كثيرين شاركوا في الثورة بدافع الحب الذي يكنّونه لبلدهم فحسب. التحق هؤلاء الرجال والنساء بالمعركة ضد المتجبّر من دون أي اكتراث بسلامتهم، ولا سعي وراء المكاسب الشخصية. وهذه «المثالية الثورية» الطاغية التي كانت في البداية هي ما يضاعف مرارة خيبة الأمل حيال ما تكشّف في ليبيا بعد ذلك.

من أبطال إلى خاطفين

بخلاف إيثار الشباب والشابات في الأيام الأولى للانتفاضة، فإن الانتهازية السياسية لدى القذافذة الصِّغار، الذين ظهروا مذاك وراحوا يتصارعون على أيّ أسلاب، ويتدافعون على أيّ مكاسب طارئة، هي أمر مخزٍ تماماً. وقد نجح هؤلاء الانتهازيون في تشويه الثورة في أذهان كثيرين من الليبيين، خاصة الشباب.

منذ بداية انتفاضة شباط/ فبراير 2011، جرت سلسلة من الحوادث يعود بعضها إلى العجز العام في حين يعود بعضها الآخر إلى تخطيط فاسد وشرير. وقد تضافر ذلك كلّه ليخلق الوضع الحالي. تلافى المركزان السكّانيان الأكبران، طرابلس وبنغازي، أي قتال واسع، بفضل الانشقاقات الباكرة التي قام بها عدد من كبار أفراد الطاقم الأمني والعسكري. كان منشقّو المنطقة الشرقية بقيادة عبد الفتاح يونس قد التحقوا بالمعركة ضد القذافي، في حين بقي منشقو المنطقة الغربية، ومن بينهم اللواء البراني اشكال، آمر الحامية ذات الأهمية الاستراتيجية، في أماكنهم وساعدوا مع آخرين في تسليم طرابلس وتجنيب العاصمة معركة «زنقة زنقة» التي وعد بها القذافي.

لو بقي هؤلاء الأفراد، على الأقل ريثما يقرر نظام عدالة انتقالية إدانتهم أو براءتهم من أي جريمة، لكانت البلاد تجنبت ما نراه اليوم من فوضى عدمية. غير أنه بدلاً من ذلك، اختُطف يونس وقتل في وقت مبكر جداً، ووسم ذلك الحادث بداية المرحلة التي تعيشها ليبيا اليوم، بما فيها من اغتيالات استهدفت ضباط الجيش ونفي قسري لكثيرين آخرين مثل اشكال.

في الوقت ذاته، كان ثمة جهد متواصل من طرف الجماعات المشار إليها لإحباط جميع المحاولات الرامية إلى بناء جيش وطني أو أي شكل من أشكال جهاز الأمن القومي. وجرى حشد جماعات تزرع الخوف والفوضى والعنف العشوائي العدمي، فضلاً عن الاغتيالات التي تستهدف أفراداً يُجمع الكلّ على امتلاكهم طاقة للبناء، خصوصاً في صفوف الجيش. وقد استُخدمت هذه الأساليب على نطاق واسع، خاصة في الجزء الشرقي من ليبيا، كي يُضمَن غياب كلّ قانون أو نظام أو حكومة فاعلة أو أمن. وفي هذه الأثناء، كان سماسرة السلطة الذين يعملون لدى «الدول الشقيقة»، والمرتبطين مع حلفاء محليين، يهيّئون أنفسهم لالتقاط ثمرة الثمرات: ليبيا نفسها. ومنذ أوائل الانتفاضة تدفّق السلاح والمال من «الدول الشقيقة» إلى جماعات ومناطق بعينها متضاربة الأهداف. بعضهم أراد إقامة نظام ليبي قابل للتطبيق ومقبول إيديولوجياً، في حين أراد آخرون عرقلة عودة الاستقرار في إشارة إلى مواطنيهم بعدم جدوى تغيير النظام.

باختصار، فقد رفض أمراء الحرب المحليون رفضاً قاطعاً فكرة وجود جيش وطني غير أيديولوجي، وأصرّوا على انضمام الميليشيات إلى الجيش كمجموعات، وذلك أساساً من أجل الاستيلاء عليه. وعندما رُفِض ذلك، لم يوفّروا وسيلة إلا واستخدموها لإحباط عملية بناء جيش وطني، بما في ذلك الاغتيالات التي استهدفت ضباطاً قاتلوا إلى جانب الانتفاضة ولديهم المهارة العسكرية والقدرة على بناء توافق. وزادت وتيرة الاغتيالات في الآونة الأخيرة، وامتلاك مهارة القيادة من أي نوع هي المعيار الرئيس لإدراج المرء في قائمة المستهدَفين. أمّا التكتيكات المتبعة في تطهير الساحة من أي قيادة بديلة محتملة فهي مطابقة لتلك التي كان يستخدمها القذافي.

خاصيات المجتمع الليبي

المجتمع الليبي منقسم أفقياً إلى قبائل/ مناطق تقف عقبة أمام نجاح خطط الهيمنة الأيديولوجية التي ناسبت مجتمعات كمصر وتونس المجاورين. لكن توزيع السلاح العشوائي، والذي استهدف إبراز الانقسامات الأفقية في البلاد، أفلح في تحقيق الهدف المنشود، وهو إحباط أي محاولات لبناء وطن يدور حول حكومة مركزية.

تمثّلت نتيجة ذلك كلّه في ليبيا مجزأة مؤلّفة من عدد من المناطق، حيث الحياة اليومية آمنة نسبياً. وفي حين يمثّل جنوب البلاد على وجه الخصوص نوعاً من الأرض الحرام، فإنّ غياب القانون في هذه المنطقة يقف وراء ما نجده فيها من أنواع اللصوصية جميعاً، من تهريب البشر إلى الاتجار بالمخدرات إلى صفقات السلاح التي تجري في العلن. وأنشطة هذا الجزء من ليبيا تشكّل بحقّ مصدر قلق رئيس للدول المجاورة.

أمّا في بقية البلاد فنجد تقاسماً للأرض بين مختلف الميليشيات، التي لم يشارك كثير من أعضائها في الإطاحة بالقذافي. التقسيم يقوم ضمناً على أساس التدمير المتبادل الأكيد، حيث يضمن التعايش على أساس هذا المبدأ ألّا تمس الميليشيات أرض واحدتها الأخرى. العاصمة تتقاسمها مجموعتان من الميليشيات الاولى مكونة من ميليشيات مصراتة، ويتخذون فيلات غرور مقراً لهم، تتحالف معها ميليشيات من سوق الجمعة (كتيبة النواصي)، وميليشيات أخرى من تاجوراء والزاوية، وهم يشكلون تحالفاً سياسياً يحركهم بعض أمراء الحرب في المؤتمر الوطني العام... والأخرى ميليشيات من الزنتان (القعقاع وكتائب اخرى من جبل نفوسة والزاوية)، والخط الفاصل بينهما يمتد من مطار طرابلس الدولي وحتى قاعة الشهداء بحي الاندلس.

والغالبية العظمى من الميليشيات القبلية الحالية جُنِّدت من بين أفراد القبيلة للمساعدة في احتلال العاصمة والسيطرة عليها. والحال، إنّ طرابلس نفسها بسكانها البالغ تعدادهم 1.6 مليوناً لم «تُحرَّر». لقد سُلِّمت نتيجة تفاهم سري بين كبار ضباط الأمن والجيش والمجلس الوطني الانتقالي. وقد جرى هذا التفاهم نحو نيسان/ ابريل 2011 وكان يهدف إلى تجنيب العاصمة أي قتال. وتم تنفيذه حرفياً وضمن ألا يرفع أي عنصر في الجيش أو الأمن سلاحه للدفاع عن النظام ما إن توضع العملية «عروس البحر» موضع التنفيذ.

نجلا الفيتوري ـ ليبيا

ويعتبر سكان طرابلس الميليشيات القبلية كقوة احتلال ويكنّون لها كراهية خاصة، لا تختلف كثيراً عن البغضاء التي كانوا يكنّونها للجان القذافي الثورية التي مارست دوراً مماثلاً. ومن أحدث فظائع هذه الميليشيات قتلها عشرات المدنيين، عندما فتح أفراد من ميليشيات مصراتة النار على متظاهرين كانوا يطالبونهم بمغادرة المدينة.

ولو حكمنا بحسب السوابق، فإنّ بشائر ليبيا ليست سعيدة. بلدٌ تستولي فيه الميليشيات الخاصة على مواقع لها، وتسيطر الجماعات المسلحة على مبانٍ وممتلكات عامة، وتُخاض معارك يومية بين الفصائل المتناحرة، ويزيد كل ذلك سوءاً حكومة مركزية عاجزة لا سلطة لها خارج ضواحي طرابلس، وقليلاً داخلها. بلدٌ يديره أمراء الحرب المتنافسون، باقتصاد دويلاتي مُبَلْقَن، يجلله الفساد والرشوة والمصالح الذاتية المناطقية، روّعته حرب أهلية منخفضة المستوى لا تزال دائرة منذ سنوات من دون أن تظهر لها نهاية. هذه هي ليبيا في 2013. وكذلك كانت أفغانستان في أواسط تسعينيات القرن العشرين قبل صعود طالبان وفرضها نوعاً من السلطة والسيطرة.

أزمة الهوية

مع تفكك السلطة المركزية الجامعة في17 شباط/ فبراير 2011، عادت ليبيا إلى أجزائها المكونة قبل الاستقلال، مع هوية أولية ووحيدة أحياناً، متمحورة حول المناطق والقبائل وما كان بينها من صراع على الهيمنة في أواخر أربعينيات القرن الماضي.

لقد أسهمت مجموعة محددة من الديناميات الاجتماعية في عودة ليبيا إلى أجزائها المكوّنة. ففي الأربعين سنة الماضية شهدت البلاد تحضّراً سريعاً أدى إلى تقويض الثقافة القبلية التقليدية وآليتها الخاصة في تسوية النزاعات. وعمل تجديد النظام السياسي الليبي منذ وصول القذافي إلى السلطة على تقويض سلطة جماعات النخبة التقليدية أو البديلة التي شكلت تحدياً محتملاً لقيادته، وهذا ما أسهم في تعزيز سلطته الشخصية عن طريق الحدّ من الضوابط والموازين القبلية التقليدية المفروضة على السلطة التنفيذية المركزية، والقضاء على جميع قواعد السلطة الأخرى. منذ زمن طويل لم يعد ثمة وجود للنظام القبلي التقليدي ولآلية حلّ النزاعات داخل القبائل وفيما بينها، التي يشكل مجلس الزعماء أو الشيوخ أساساً لها. وهذا هو السبب الرئيس وراء فشل كل الجهود الرامية إلى إطلاق عملية مصالحة وطنية تقوم على الآلية التقليدية. والأمر الأسوأ أنّ الشيوخ الحكماء وزعماء القبائل من كبار الأجيال السابقة، والذين كانت لهم قامتهم ومكانتهم بين أقرانهم، حلّ محلّهم قادة ميليشيات من ذوي الرؤوس الحامية، وأمراء حرب وسياسيون عديمو الضمير وقصيرو النظر لا تحركهم سوى شهوة السلطة الشخصية الطاغية.

قذّافيّة من دون القذّافي

حدثت الانتفاضة في سياق يفتقر إلى المؤسسات المدنية والسياسية الراسخة، ولم يولِ المجلس الوطني الانتقالي وخَلَفه المؤتمر الوطني العام تطوير هذه المؤسسات وتوحيدها الاهتمام اللازم. وأخفق، لأسباب مختلفة، في خوض العملية اللازمة للتطور والنقاء السياسيين، بما فيها تطوير المؤسسات وآليات المساءلة والإنضباط الذاتي. ومن المؤسف أنه كرس أسوأ ملامح القذّافيّة من دون القذافي.

كان غياب الاستمرارية الإدارية التي توفرها بيروقراطية فاعلة عقبةً أخرى أعاقت الانتقال السلس الذي شهدته مجتمعات أخرى (أوروبا الشرقية أو حتى تونس). وكانت لدى ليبيا في عهد القذافي بنيةٌ بيروقراطية مُحْكَمة ومعقدة فيها منظمات جديدة فُرضت على المؤسسات القائمة. وهي تمثّلت في بنى متوازية ومتداخلة لا تتضح فيها حيثيات السلطة والمسؤولية، وكثيراً ما تسببت بمنافسة ونزاع شديدين داخل الحكومة، الأمر الذي أتاح للقذافي أن يكون الحكَم الوحيد في أدقّ التفاصيل على المستوى الوطني ودون ـ الوطني. واقتصر الأمر بعد 17 شباط/ فبراير على إحلال «الثوّار» محل إحدى طبقات «اللجان الثورية». وهم تضافر لديهم انعدام الخبرة والولاء القبلي/ الإقليمي مع انعدام الكفاءة، ليزيد من حدة النزاع والتنافس ضمن نظام إداري منتفخ سيئ الأداء.

أمّا قانون العزل السياسي، الذي يحظر استلام مسؤولية على من تولى منصباً رفيعاً خلال حكم القذافي، فقد حرم البلاد ممن يمتلك أبسط مهارات اتخاذ القرار. وأدّت فلسفة «الثوار»، التي مفادها اكتساب الخبرة من خلال التدرّب أثناء العمل، إلى حالة غريبة تمثّلت في إدارة بلد بأكمله بأيدي مبتدئين. وفي هذه الأثناء، كان محركو الدمى من أمراء الحرب يواصلون شدّ خيوطهم وتوجيه الحكومة من خارجها تماماً كما كان يفعل القذافي.

من غير المجدي أن ننتظر من الحكومة حنكةً في الحكم أو القيادة في وضع كالذي نراه. لا حكومة في ليبيا، وليس هناك سوى أفراد يحملون ألقاباً رسمية. ولا يملك أحدٌ، غير أولئك الذين تدعمهم الجماعات المسلحة، أيّ قدر من السلطة حتى داخل وزارته. وحين رفض رئيس الوزراء الاستجابة لضغوط المعارضة كي يستقيل، اختُطف من سريره في الفندق فجراً تحت تهديد السلاح واقتيد بعيداً لإقناعه بفضائل الاستقالة الطوعية.

قال عبد المجيد ما يمثّل لسان حال معظم الليبيين: «أنا حائر ومنزعج جداً على أقل تقدير. قلبي ممتلئ بالحزن والغضب... خيبة أمل كبيرة. لقد بدأت أسأل نفسي. لقد قاتلت من أجل بلد يكون فيه القانون فوق الجميع، وها نحن في بلد حيث الجميع فوق القانون. الأبرياء لا يزالون يعانون. لا أحد في مأمن، بما في ذلك نحن». في لقاء جرى مصادفةً في أحد المطارات الدولية، سألت اثنين من أعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي عن ردة فعلهما حيال قيام مسلحين بخطف رئيس الوزراء. وكان مفاد إجابتهم أنّ المسألة ليست بتلك الأهمية. لم أدرك إلا حينها أنني لم أفلح من قبل في رؤية اختطاف رئيس الوزراء في سياقه الصحيح الذي هو سياق بلد مُخْتطَف عن بكرة أبيه.

عبد الله الماعزي

كاتب وباحث من ليبيا

المغرب.. نساء الدرجة الأولى

محطة «الدار البيضاء المسافرين» في قلب المدينة. من هنا تنطلق «قطارات الخط» التي تربط بين مئات المحطات على طول 2109 كيلومترات في المغرب. من هنا ينطلق 36 قطاراً حضرياً يجوبون الدار البيضاء. من هنا يمر 18 قطاراً يومياً يربطون مراكش بالدار البيضاء. من هنا ينطلق قطار كل نصف ساعة يربط الدار البيضاء بالرباط من السادسة صباحاً حتى السادسة مساء. وقد تمّ تشغيل 24 قطاراً من طابقين مما ساهم في رفع عرض النقل بنسبة 40 في المئة، كما تتم حالياً تثنية خطوط عدة. وهذا مصدر فخر للمكتب الوطني للسكك الحديدية الذي يحتفل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 بالذكرى الخمسين لإنشائه، وبالذكرى المئة لتأسيس أول خط سكة حديد في المغرب سنة 1913 وذلك لنقل الجنود الفرنسيين بغرض استعمارنا...

وللمكتب طموحات كبيرة مع وعد ببدء تشغيل القطار فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء في 2014. في انتظار أن يقام ربط قاري بين الدار البيضاء ومدريد. وأن تفتح الحدود مع الجزائر ليحمل القطار الطماطم المغربية إلى الجزائر الشقيقة، وذلك يوم تتوقف عن الخوف من فعالية القطاع الخاص المغربي.

هكذا قلنا كل شيء دفعة واحدة عن الحديد والحجر، وننتقل إلى البشر.

أمام باب المحطة مطر خفيف يبهج أحفاد الفلاحين. آلاف الركاب يدخلون ويخرجون، محطة الدار البيضاء موحشة، نصف مضاءة، فيها ست كراسي. الركاب المدينيون يشترون جرائد وماء وشوكولاتة. يُسرعون وهم يلعنون القطار الذي تأخر ربع ساعة بينما البلد تأخر قرناً... من حسن الحظ أن وقت الانتظار قصير جداً. هذا نعمة لمن كان يسافر عشر ساعات في حافلات الجنوب القاحل. هنا ليس المهم فقط أن نَصِف ما نراقبه، بل لا بدّ من كشف خلفية الذي يراقِب ومن أين جاء لنفهم وجهة نظره.

يقف القطار فيتزاحم ركاب الدرجة الثانية على الأبواب الكثيرة. يعلن صوت نسوي أن عربة الدرجة الأولى توجد في مؤخرة القطار. يتوجه الزبائن إلى بابها على مهل.

في مقصورة داخل عربة الدرجة الأولى ثلاثة رجال وامرأتان، سيقضون عزلة لساعة وجهاً لوجه. لتجنب تبادل النظرات يغرق كل واحد في شاشة هاتفه أو لوحته. الهاتف فضاء ترفيه معزول يلعب فيه كل فرد وحيداً، والمثل يقول «العبْ وحدك ترجع راضي». وللهاتف وظيفة سوسيولوجية وسيكولوجية: يشير للموقع الاجتماعي ويظهر تميّز شخصية صاحبه. أما اللباس فيظهر درجة الرفاهية والذوق. وهذا يُنتج عنفاً مضمراً ضد الذين لا يملكون هذه الأشياء.

صحيح لم يعد الفرد يشعر بالتفاوت لأن تبرجز الذوق وحّد الجميع تقريباً. لكن هناك فرق كبير بين التبرجز على مستوى الذوق والذهن والتبرجز على مستوى الفعل أي الامتلاك. بإمكان الجميع مشاهدة الماركات العالمية، لكن ليس بإمكان الجميع شراءها. واضح أن الركاب هنا من ذوي دخل جيد. محامون وموظفون... المهم أن نساء الدرجة الأولى «شكل ثاني»، مغسولات أنيقات يلبسن معاطف قصيرة، حرص مصممو ها على جعل الإرداف مكشوفة تسر الناظرين. لتصريف الضجر، تلقي الراكبات بين حين وآخر نظرة على النافذة وبها حقول ومبانٍ تجري للخلف.

بما أن ثمن هاتفي لا يزيد عن مئة دولار فأنا أخفيه. أتصفح بعض الجرائد وألاحظ كثرة المقالات الإنشائية التي يبدأها أصحابها هكذا «كنت في مقهى فسمعت النادل يقول. كنت ماشياً فرأيت. اتصل بي صديق وسألني وضحكنا عن البرنامج التلفزيوني. فقلت له...».

أغيّر العربة لأوسع مجال المراقبة. يجوز لراكب الدرجة الأولى النزول للثانية. العكس ممنوع. في الممر المزدحم ألقي نظرة على نساء الدرجة الثانية يحملن الكثير من الأشياء، وغالباً هنّ تحت رقيب مرافق. هناك امرأة وابنتها أو امرأة ورجل. وضعُهن الاقتصادي غير مريح وهذا يظهر في الأصابع خاصة، فاليد التي تعمل كثيراً منذ الصغر تصير فطحاء لا تطول أظافرها... فروايد مفيد هنا رغم أنه عانى من فوبيا القطارات وخشي ركوبها.

أعود للدرجة الأولى.

أتجاهل الركاب الذين يظهر أنهم يسافرون بسبب العمل. أتفحص الذين أخمن أنهم يسافرون لساعة بسبب موعد غرامي...

كيف يمكن استجواب نساء مجهولات من دون تهمة التحرش؟ قيل: يبدأ التحرش ما بعد رفض الطرف الآخر للعرض التلميحي الأول. حالياً تفكر الحكومة التي يقودها الإسلاميون في الرباط بسن قانون متشدد ضد التحرش، وسيحسن هذا من مرتبة المغرب كمكان لعيش النساء. حالياً يحتل المرتبة الثامنة بين الدول العربية بينما تحتل مصر المرتبة الأخيرة. في المغرب يسهل على النساء السفر وحيدات، من دون محرم أو «محلل». لا يخضعن للختان. يمكن سماع ضحكاتهن الرنانة في العربات.

وهذا يزعج الفارس الذي «يضرب ويهرب»، ويفضل الزواج التقليدي. يتجنب نساء ليبراليات يضعن ساقاً على ساق بلا خجل. يدخن بحرية. واثقات أنهن مساويات للرجال ويكفي تغيير القوانين لتحقيق المساواة. وهن يتصرفن على هذا الأساس. وهذا يوتر أبناء الفلاحين، ما يغذي «أزمة الذكورة» لدى الكثيرين الذين يشعرون أن التحرر التام للنساء سيؤدي لانقراض الرجولة. لذا يعود الكثيرون – حتى من الطبقة الوسطى الذين تلقوا تعليماً عالياً – للزواج من العائلة، والأفضل أن تكون عائلة فلاحية. وهذا ما دفع الكثير من البنات الراغبات في الزواج بعد سنّ العشرين للعودة «للأنوثة المشددة» التي تظهر الطاعة وتأخذ في الحسبان مصالح الرجل، «كتضحية» لتأسيس أسرة مستقرة. فالنساء هن اللائي يحملن عبء استقرار المجتمع.

دخل القطار محطة الرباط، نزلتُ ووقفتُ في السلم الكهربائي فأخذني لأعلى. إذا كان السفر قطعة من الجحيم، فإنه حين يكون بالقطار بين الرباط والدار البيضاء ولأقل من ساعة فهو رفاهية مدهشة.

محطة الرباط تحفة معمارية، مضاءة، مقاهٍ عدة مفتوحة على البهو الرخامي. جلست في أقرب كرسي. بعد رشفة قهوة قوية، تابعت الكتابة من المكان عينه. كسوسيولوجي رجل أفضّل مراقبة النساء. لكن وعيي بالذات العارفة بنفسها يفسد الحفلة التنكرية، يفسد متعة ابن فلاح تمركس، يجد نساء المدينة مستفزات. يقول بيير بورديو «إن علماء الاجتماع، أشبه ما يكونون بمشاغبين، يفسدون على الناس حفلاتهم التنكرية». ليس على الناس فقط بل على أنفسهم. فالذي يتخصص في المراقبة نادراً ما يعيش ويستمتع...

بعد القهوة، ركبت القطار من جديد عائداً للدار البيضاء. مع ركاب جدد يشبهون السابقين. يشترون الشوكولاتة. يمضغون ويتكلمون في الهاتف بمتعة. فالسفر بالقطار الذي يلتزم بوقت محدد أقل كلفة وأكثر أماناً بالنظر لمجازر حوادث السير. لذا زاد الطلب على الشقق الموجودة قرب محطات السكة الحديدية. لو كان المغرب كله هكذا لاندثر منه البؤس.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

في محطة قطار الدار البيضاء (من الانترنت)

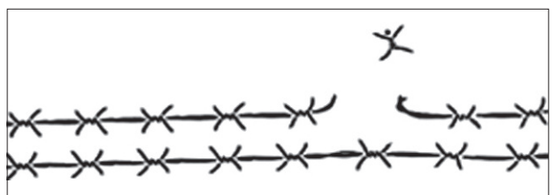

إسرائيل/ إيران؟

قرر فلسطينيو 1948، تساندهم الحركات المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني في العالم، أن يوم السبت القادم (30 تشرين الثاني/نوفمبر) هو يوم الغضب ضد مخطط براور، الذي وافق عليه الكنيست الإسرائيلي (اسمه براور ـ بيغن لمن يرغب بمعرفة الحقيقة، ومعها مقدار الاستمرارية في السياسة الإسرائيلية منذ ... بيغن). وحين تطبيقه، سيؤدي المخطط إلى تدمير 35 قرية في النقب والى تهجير 75 ألف بدوي فلسطيني منها. وهو يمثل أوسع مصادرة للأرض منذ 1948، وتطبيقاً شديد العنف للتمييز العنصري.

يتلاقى الموعد مع «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني» الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1977، في واحدة (أو أكثر) من سخريات القدر، أو من النفاق المقرف، أو من مظاهر العجز (كما تشاؤون!)، التي جعلت الهيئة الدولية تحدد 29 تشرين الثاني/نوفمبر لهذا التضامن، بينما هو في الأصل تاريخ قرارها بتقسيم فلسطين رقم 181 في 1947!

ولعل هذه «المصادرة» التي يمارسها فلسطينيو الداخل، هي أفضل تحوير ممكن لذلك الاحتفال المريض الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، وبعدها خصوصاً السلطة الفلسطينية. وهذه وتلك فرحتا به بوصفه دليلا رسمياً على وجودهما بالدرجة الأولى، واعتقدتا ثانياً انه يجسد، ولو رمزياً، الأمل بتسوية تحل المعضلة الفلسطينية، أي بـ«الحل السلمي» بسلطة قرار دولي، جرى الترويج لاتفاق أوسلو وكأنه بداياته، كخلط متعمد، يضيّع كل المقاييس في همروجة مخلّة بالتحليل والتبصر.

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلاهما لم يكفا عن مطالبة إسرائيل بعدم تنفيذ مخطط براور، بوصفه اعتداءً على حقوق الإنسان ومصادرة غير شرعية للأرض الخ... لكنهما ليسا بصدد محاسبتها أو اتخاذ عقوبات ضدها. بالطبع لا. بل يُخشى اليوم من أن تُمنح إسرائيل جوائز ترضية مقابل اعتماد الاتفاق المرحلي لإدارة الملف النووي الإيراني منذ أيام. ففي تزوير مهندَس بعناية، نجحت تل أبيب في تصوير الخطر النووي الإيراني وكأنه حقيقي ووشيك، وفي شيطنة الاتفاق الموقع في جنيف. وإسرائيل تؤجج من غضبها وانتقاداتها له، وتعربد. وهذا ما يمنح التحرك ضد مخطط براور قيمة إضافية. ففي المخطط وأمثاله يكمن الخطر الممتد... والمتحقّق.

نهلة الشهال

العربي السفير
28 تشرين الثاني 2013 ـ العدد 12638
Thursday November 28, 2013

ملف

من أصل 6.8 مليون سوري نازح داخلياً بحاجة للمساعدة الفورية، هناك 1.7 مليون إمرأة بالغة، منهن 68 ألف حامل، وذلك بحسب «صندوق الأمم المتحدة للسكان». ومن بين المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الحوامل، فإن سوء التغذية نتيجة الحصار يعتبر الأسوأ، مما قد يعرض حياتهن وحياة أجنتهن للخطر الشديد.

تاريخ العنف في مجلس النواب الأردني

الزمان: 10 أيلول / سبتمبر 2013. المكان: مجلس النواب الأردني. الحدث: نائبٌ يقتحم قبة المجلس ببندقية كلاشنكوف قاطعاً نقاشاً ديمقراطياً. إلى حد ما – لينهي برصاصتين خلافاً في وجهات النظر نشب بينه وبين زميل في الجلسة السابقة.

في الجلسة التي سبقت حادثة الكلاشنكوف، والتي عقدت في 8 أيلول / سبتمبر 2013، كان نجم المشاجرات النيابية، النائب يحيى السعود، يمارس التشويش على رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور كلما هَمّ بالحديث. تشويش استفز النائب قصي الدميسي الذي صرخ غاضباً بالسعود ليصمت. تبادل السعود والدميسي الشتائم. تدخل لصالح السعود النائب طلال الشريف وهو الذي لا ناقة له في المشاجرة ولا بعير.

الشريف الذي صمت على إهانات سابقة تلقاها من زملائه النواب تحت القبة، تصدر المشهد الذي ختمه بأن هدد الدميسي بالاحتكام إلى السلاح.

نفذ الشريف تهديده وأطلق رصاصتين من بندقية الكلاشنكوف باتجاه الهدف دون أن يصيبه. غير أن الرصاصتين استقرتا في شعبية المجلس النيابي السابع عشر الذي انتخب في 23 كانون الثاني/ يناير 2013 منقوص الشعبية، بعد أن قاطعت الانتخابات قوى معارضة على رأسها حزب جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي لحركة الأخوان المسلمين في الأردن، ووصمت الانتخابات بالتزوير. وهو المجلس الذي لم يعتقد سوى 28 في المئة بأنه سيكون أفضل من سابقه الذي حله العاهل الأردني لإرضاء الشعب الغاضب، حسب نتائج دراسة نفذها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في 20 شباط / فبراير 2013.

حدثت المصيبة. رصاصة تحت القبة. شعر النواب أن مصير مجلسهم على المحك لاسيما وأن الملك يمتلك صلاحيات حل المجلس والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة. دافعوا عن بقائهم بأن انتفضوا بوجه زميلهم الذي صوت المجلس في جلسة طارئة عقدت في اليوم ذاته على فصله، وجمد المجلس عضوية الدميسي عاماً كاملاً.

انتهى المشهد الدراماتيكي. تنفس النواب الصعداء، وخرج بيان يدين السابقة في تاريخ المجالس النيابية، ويستهجن العنف النيابي الذي اعتبر غريباً. هل حقاً العنف النيابي غريب؟ وهل وجود السلاح تحت قبة النواب سابقة؟

من ذاكرة العنف النيابي

في 6 آذار / مارس 2013، ظهر السلاح تحت قبة مجلس النواب السابع عشر. كاد النائب شادي العدوان أن يشهر مسدسه بوجه زميله النائب زيد الشوابكة في لحظة غضب بعد خلاف بينهما. وثقت الكاميرات صوراً للمسدس. لم يأخذ المجلس أي إجراء، لم يندد، وطويت الواقعة على الطريقة الأردنية بصلحة عشائرية بين النائبين.

تبع ذلك بأيام، اعتداء لفظي من النائب العدوان بحق زميله – المفصول لاحقاً – طلال الشريف، استخدم فيه الفاظاً بذيئة على غرار «قواد»، لم يندد المجلس، ولم يتخذ إجراء.

نجم المشاجرات داخل المجلس، النائب يحيى السعود وجه لزميله النائب معتز أبو رمان، لكمة على وجهه بعد خلاف في الرأي، لكمة تبعها قصف متبادل بعبوات المياه ومحضر اجتماع الجلسة، حتى أن النظام الداخلي للمجلس والدستور استخدما في القصف العشوائي بين النائبين.

العنف النيابي ليس حكراً على المجلس السابع عشر، بل ظاهرة عابرة للمجالس النيابية في الأردن. في المجلس السادس عشر الذي انتخب في العام 2010 لمع نجم النائب السعود الذي كان يخوض الحياة النيابية للمرة الأولى، بالاعتداء المتكرر على زملائه. أقدم على ضرب زميله النائب اليساري جميل النمري وقصفه بالحذاء دون أن يصيبه، ولم يسلم من السعود النائب اليساري بسام حدادين الذي كان ضحية لاعتداء جسدي.

وكذلك حدث في المجلس الخامس عشر الذي انتخب عام 2007، عندما هجم النائب خليل عطية على زميله فخري اسكندر بعد أن وصف الأخير عطية بـ«الحقير والرذيل».

تعج الذاكرة البرلمانية الأردنية إذاً بالمشاجرات، ومن أبرزها تلك التي شهدها المجلس الرابع عشر الذي انتخب عام 2003، وكان بطلها آنذاك النائب عبد الرؤوف الروابدة، ونواب حزب جبهة العمل الإسلامي، وتبادل النواب خلالها الشتائم والاتهامات خلال نقاش حول قضية إبعاد حركة حماس من الأردن.

من ذاكرة المجلس الثالث عشر الذي انتخب عام 1997، المشاجرة المشهورة التي وقعت بين النائب منصور مراد والنائب أحمد عويدي العبادي، والتي انتهت بقضم العبادي لأذن مراد! وصرح العبادي بعدها أنه «لا يدري كيف سقطت أذن مراد».

وحدث في المجلس الثاني عشر المنتخب عام 1993 مشاجرة بين جمال الخريشة والسيدة توجان فيصل، مشاجرة بدأت بجدل تطور إلى ملاسنة ختمها الخريشة بأن قذف فيصل بمنفضة السجائر. الانجاز الذي حققه المجلس أثر تلك المشاجرة كان استبدال المنافض الزجاجية بأخرى من النحاس... ثبتت على مكاتب النواب.

وشهد المجلس الحادي عشر الذي انتخب عام 1989، بعد عودة الحياة البرلمانية للبلاد، مشاجرة بطلها النائب الإسلامي عبد المنعم ابو زنط وعدد من نواب العشائر الذين استفزهم انتقاد ابو زنط لقانون الانتخاب، فما كان من احدهم إلا أن شهر مسدسه بوجه أبو زنط قبل أن يعيده إلى جرابه. لم يحاسب مشهر السلاح.

في مواجهة العنف

بعد أن قدم مجلس النواب السابع عشر النائب طلال الشريف كبشاً لبقائه، قرر اجتثاث العنف النيابي من جذوره، فأقر بنظامه الداخلي: «للمجلس الحق بتجميد عضوية أو رفع الحصانة عن كل من يحاول الإساءة إلى مجلس النواب بالقول أو الفعل أو بحمل سلاح تحت القبة أو في أروقة المجلس بالمدة التي يراها المجلس مناسبة وبالنظر إلى جسامة كل فعل على حدة، بعد الاستئناس برأي اللجنة القانونية»، نص استشعر النواب خطره على وجودهم.

يعتقد النواب أن العنف سينتهي بالنص، ويرى معارضون أن العنف لن ينتهي إلا بقانون انتخاب يفتح الطريق أمام تمثيل حقيقي للأحزاب في البرلمان، ويتيح وصول أغلبية نيابية تحمل على عاتقها تشكيل حكومة برلمانية. ودون ذلك وفي ظل قانون يغذي العشائرية والمناطقية والعنصرية، التي تنعكس تحت القبة، فإن نيران العنف النيابي لن تنطفئ وإن خَبَت قليلاً.

محمد الفضيلات
صحافي من الأردن

مستقبل الحركة النقابية العربية ودروس الماضي

(من الانترنت)

أعاد الزلزال الاجتماعي الحاصل في المنطقة العربية، طرح الأسئلة الأساسية أمام الحركة العمالية ومنظماتها النقابية، حول دورها في المجتمع، وعلاقتها بالدولة والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، كما حول مشاركتها في تبني الخيارات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، وكذلك حول هياكلها وبناها التنظيمية وأدوات عملها. فما يجري اليوم على أرض الواقع في الساحات العامة ومواقع العمل، يشكل فرصة تاريخية للحركة العمالية لاستعادة دور مفقود، يعيد التوازن الاجتماعي لصالح ملايين العمال والعاملات العرب المفقرين، ليس فقط بمعنى توزيع الثروات بل بحرمانهم من أي نوع من أشكال التمثيل والمشاركة الفعلية في تقرير مستقبلهم ومستقبل بلدانهم.

السياق

تعرضت النقابات العربية، كغيرها من المنظمات والتشكيلات الاجتماعية، للضغوط والاستلاب من قبل السلطات، فرضخت وتحولت من أداة تمثيل لمصالح العمال، إلى أداة بيد الأنظمة تعمل على إسكاتهم وتدجينهم، ما أدى إلى خسارتها لثقة عمالها بسبب تخليها عن دورها وابتعادها عن الأهداف التي قامت من اجلها. وما المطالب العمالية الواسعة برفض المنظمات النقابية الرسمية القائمة وقياداتها، وانتشار تشكيل منظمات نقابية جديدة باسم «النقابات المستقلة»، تحاول تمييز نفسها عن تلك المنظمات الحكومية (بدأت بالتشكل بشكل جلي معارض للمنظمات الحكومية مع النقابة المستقلة لموظفي الضرائب العقارية في مصر العام 2009) الا محاولات لاستعادة الاعتبار لوزن ودور القوى الاجتماعية الداخلية في التأثير بنتائج التوازنات والصراعات الاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني.

تمكنت الحركة العمالية العربية منذ نشأتها في بدايات القرن الماضي ـ مع انتشار العمل المأجور بفعل الاستعمار الغربي من جهة، ونشوء حركات سياسية تناضل من أجل الاستقلال عن المحتل، ونمو الأفكار اليسارية والقومية وتمددها في أوساط النخب الاجتماعية الناشطة من جهة أخرى ـ من التوسع في صفوف العمال في قطاعات النسيج والطباعة وصناعة التبغ والنقل، في مصر ولبنان وسوريا وفلسطين وفي قطاع النفط في كل من البحرين والكويت والعراق. ودخلت ساحات النضال مبكراً على مستوى القضايا العمالية من أجل إقرار الحقوق النقابية وتحسين شروط وظروف العمل، وعلى المستوى الوطني من اجل الاستقلال. لكن معركة التحرر الوطني سرعان ما فرضت نفسها كأولوية أمام الحركة العمالية ومنظماتها النقابية المختلفة، حيث كيفت لأجلها بناها وأهدافها، وشكلت إطاراً سياسياً وتعبوياً لدعم الحركة الوطنية في بلدانها، مقدمة الشهداء.

ومع تحقيق الاستقلال، نجحت الحركة العمالية بالحصول على الاعتراف الرسمي بوجودها، حيث أقرت الدساتير العربية لدول ما بعد الاستقلال بحق التجمع للمواطنين، بما في ذلك حق تشكيل النقابات والأحزاب والجمعيات. كما أصدرت الحكومات قوانينها الخاصة لتنظيم أسواق العمل. إلا أن حذر القوى التي استلمت السلطة في الدول العربية المستقلة حديثاً من الحركة العمالية، أنتج قوانين مقيدة أو مانعة لممارسة الحق بالتنظيم وبالإضراب والتظاهر. وفرضت السلطات شروطاً تتيح لها التدخل في شؤون الحركة العمالية بما يسمح لها بتطويع النقابات القائمة، أو بإنشاء أخرى موالية لها.

احتلال فلسطين، وتهجير مئات الآلاف من مواطنيها إلى دول الجوار العربي، وما استتبع من زلازل سياسية، أوصلت نخب عسكرية جديدة إلى مواقع السلطة، رافعة شعارات بناء دولة الوحدة العربية على أسس الاشتراكية وتحرير فلسطين ـ كما حصل في مصر ثم في العراق وسوريا وليبيا واليمن والجزائر ـ وهي شعارات نالت دعماً وتعاطفاً شعبياً وعمالياً كبيرين. لكن الإجراءات التي اعتمدتها السلطات الجديدة لتثبيت أنظمتها (إعلان حالة الطوارئ، وإلغاء حق التجمع والإضراب، وحل الأحزاب والنقابات، وإسكات الأصوات المعارضة) أربك الحركة العمالية وتنظيماتها النقابية، بين مؤيد ومشكك. في المقابل، لم يكن موقف السلطات العربية الجديدة تجاه الحركة العمالية مختلفاً، وسرعان ما بدأت بعمليات الاستتباع، لضمان ولاء العمال، بما في ذلك القمع المباشر (اعدم النقابيان محمد مصطفى خميس ومحمد عبد الرحمن البقري في مصر بعد أقل من 20 يوماً من 1952)، حيث اعتبرت هذه الأنظمة الجديدة أنها تلخص «الشعب» بها وتعبر عن مصالحه. وهي استندت ايضا الى حجة أولوية القضية القومية على القضايا الاجتماعية والوطنية، تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». وفرضت هذه السلطات مساومة كرست اتفاقات أشبه بالعقود الاجتماعية الضمنية، تكفل فيها الأنظمة للعمال حقوقهم الأساسية في العمل والأجر والسكن والطبابة والتعليم المجانيين والتقاعد، مقابل رضوخهم للخيارات السياسية للسلطات، وتخليهم عن كافة أشكال الاحتجاج بما في ذلك الحق بالتنظيم. وأقرت لمنظماتهم النقابية تمثيلاً شكلياً (اعطى الدستور المصري بعد 1952 للعمال والفلاحين نسبة 50 في المئة في مجلسي الشعب والشورى كما كان الحال في سوريا والعراق بعد سيطرة حزب البعث على السلطة)، مع ضمان بعض الامتيازات والمكتسبات للقيادات النقابية. ولعب خيار الأنظمة الجديدة في اعتماد رأسمالية الدولة الاحتكارية، وقراراتها بالتأميم والإصلاح الزراعي، وتوسيع القطاع العام، دوراً أساسياً في خفض نسبة الاعتراض على التسوية داخل صفوف الحركة العمالية. وأدى النجاح الأوّلي لهذه السياسات التي حققت قفزات نوعية في الأوضاع الماديّة للشعوب العربية، من تأمين ديمومة العمل، ورفع الأجور وتحسين نوعية الخدمات العامة الأساسية، إلى القضاء على أي معارضة عمالية لتلك التسوية الضمنية، ما أعطى تبريراً «شرعياً» لتنازل القيادات النقابية عن مبادئ التنظيم وأدواره لصالح أجهزة الدولة التي نجحت لاحقاً بالإمساك بكافة أطره، وفرضت، حيث أمكن، إنشاء مركز نقابي وطني أوحد تتشكل عضويته من العاملين في القطاع العام بشكل رئيسي، ويمول من العضوية الإلزامية. كما أقرت قوانين خاصة بكل شريحة عمالية، ما أخل بوحدة الجسم الاساسي. تحوّلت المنظمات النقابية إلى جهاز بيروقراطي من أجهزة الدولة، ووسيلة للترقي في سلّم السلطة (في مصر مثلاً، ومن بين أمثلة أخرى، يتم تعيين وزير العمل من صفوف القادة النقابيين في الاتحاد النقابي الرسمي).

اختلال العقد الاجتماعي الضمني

دفعت هشاشة الاقتصادات العربية، وفشل السياسات التنموية المعتمدة، الحكومات العربية للذهاب باتجاه إصلاحات اقتصادية معاكسة لخياراتها السابقة. وعملاً بإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، أقدمت على خصخصة مؤسسات الدولة الإنتاجية، وتقليص حجم القطاع العام، وفتح الأسواق، وتحرير التجارة. واعتمدت مبدأ مرونة العمل كشرط أساسي لتثبيت النماذج الاقتصادية الجديدة، ما أدى إلى انتهاء الأمان الوظيفي، وتجميد الأجور، وتوسّع الاقتصاد غير النظامي الذي بات يحوي العدد الأكبر من العاملين بأجر المحرومين من أبسط حقوقهم. كما ارتفعت أعداد العمال المهاجرين العاملين في المنطقة العربية في ظروف أقرب إلى العبودية (يفوق عدد العمال المهاجرين العاملين في المملكة العربية السعودية وحدها التسعة ملايين عامل من جنسيات افريقية وجنوب شرق اسيوية). وكانت معالجة العجز المالي الحكومي في صلب ما سُمي بـ«الإصلاحات الهيكلية»، فتقلصت الخدمات والتقديمات العامّة وتردّت نوعية التعليم والطبابة والخدمات الأساسية الأخرى... ما أنهى في الواقع، ومن طرف واحد، العقد الاجتماعي الضمني.

شكلت الحركة النقابية الرسمية إحدى أدوات الأنظمة لتبرير وتزيين خياراتها الاقتصادية الجديدة، فحصرت مطالبها بتحسين شروط خروج العاملين في القطاع العام إلى المعاش المبكر، ضاربةً بعرض الحائط مصالح ملايين العمال والعاملات خارج أي حماية نقابية.

دفع هذا الواقع العمال، خاصة في القطاع العام والقطاعات التي تمت خصخصتها في بعض الدول العربية، إلى تشكيل نقاباتهم المستقلة خارج الإطار النقابي الرسمي. وبدأوا بالتواصل مع العمال في القطاعات غير النظامية، خاصة الفئات التي خاضت وتخوض تحركات نقابية مطلبية، لمساعدتهم على بناء تنظيماتهم النقابية، الأمر الذي ظهر كبداية جديدة للحركة النقابية العربية. إلا أن هذه المحاولة تواجَه بضغط عكسي تقوده المنظمات النقابية الحكومية.

الحركة النقابية والانتفاضات العربية

لقد أدت التحركات العمالية والشعبية إلى ارتباك في المشهد النقابي العربي. فمن جهة، أبرزت هزال وضعف الحركة النقابية الرسمية على المستويين: الاقليمي أولاً، المتمثل بـ«الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب» الذي وقف إلى جانب الأنظمة ضد الاحتجاجات الشعبية (انشئ هذا الاتحاد في دمشق في العام 1965 بمبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر، ويضم الاتحادات النقابية العربية، ولا يعترف بالتعددية النقابية حيث يضم اتحادا نقابيا واحدا من كل دولة عربية) والوطني ثانيا، المتمثل بالاتحادات النقابية الحكومية (وقفت معظم الاتحادات النقابية العربية إلى جانب حكوماتها باستثناء نقابات تونس والبحرين). ومن جهة ثانية، برزت حركة عمالية عربية تسعى إلى تشكيل هياكلها النقابية (المستقلة) كما يحصل في مصر والأردن ولبنان الذي شهد انطلاق أوسع حركة احتجاج نقابي منذ عقود، شارك فيها للمرة الأولى موظفو القطاع العام المحرومون من حقوقهم النقابية.

التعقيد الراهن

أضاف تعقد مسيرة التغيير في بلدان الانتفاضات العربية، وعدم تبلور نتائج الصراع القائم حول طبيعة وشكل النظام الجديد، والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من حدة الارتباك العمالي، ولاسيما في ظل غياب رؤية إستراتيجية للحركة العمالية حول خياراتها الاقتصادية وآليات عملها وأدواتها، وتوجهاتها المستقبلية بعلاقتها بالسلطة وبكافة مكونات مجتمعاتها. وهذا ما أسهم بشبه الفرز الحاصل في صفوف الحركة العمالية العربية، بين المنظمات المستقلة التي تطالب بضرورة إقرار حق التنظيم النقابي لجميع العمال دون قيود، وحق الاضراب والتظاهر، وبتحسين الأجور وظروف العمل وبدولة الرعاية الاجتماعية من جهة، والنقابات الحكومية التي تبدي استعدادها، انطلاقا من شرعيتها القانونية كممثل وحيد للعمال، لتسوية جديدة مع الحكومات، بدون أي اهتمام فعلي بالمطالب العمالية من جهة ثانية.

ملامح الحركة النقابية المستقلة وتحدياتها

إن القوانين المقيدة للعمل النقابي لا تزال قائمة، وتشل من قدرة الحركة الجنينية على التوسع، في ظل رفض أصحاب العمل في القطاع الخاص الاعتراف بالنقابات المستقلة، وصعوبة العمل في الاقتصاد غير النظامي، علاوة على ضعف الموارد المادية لتلك النقابات وخبراتها التنظيمية (لذا كانت انطلاقتها مع موظفي القطاع العام أو العاملين في الشركات التي تمت خصخصتها، حيث تسنى وجود خبرات نقابية وقيادات عمالية). وما يفاقم من صعوبة المهمة أمام الحركة الناشئة، هو جزئية المطالب التي تتحرك من اجلها، والتي تخل بالتضامن بين العمال. وهذا عطب لا حل له إلا ببلورة رؤية شاملة لخيارات اقتصادية واجتماعية تنموية بديلة، بما يسمح لها بالانخراط الفعال في عملية التغيير الديمقراطي لمجتمعاتها.

هاني مسعود
باحث في الشؤون العمّالية

مواقع / إصدارات

«دولتي»: مساحة السوريّين لتصوّر دولتهم

«دولتي» منظمة غير حكومية سورية يتمحور جزء كبير من نشاطاتها حول الإعلام التفاعلي الخاص بالشأن السوري، وقد تأسست في حزيران / يونيو 2012. تعمل على اقتراح بدائل لتحقيق التحول الديموقراطي وبناء القدرات وتمكين العدالة الانتقالية وتعزيز حقوق الإنسان وإدارة النزاع في سوريا. ولتحقيق أهدافها، تنظّم دورات تدريبية للناشطين حول التقنيات السمعية والبصرية، بالإضافة إلى تنظيم ورشات عمل وتطوير منصة إلكترونية لأرشفة الأعمال الفنية التي تم إنتاجها منذ آذار / مارس 2011، وعرضها بطريقة بسيطة واضحة ومباشرة. أعمال يمكن وضعها في خانة الترويج لمبادئ حقوق الإنسان والمساواة في الجنس والعرق والدين.

المواضيع التي تركز عليها «دولتي» تتراوح بين مبادئ المشاركة في الدولة المدنية إلى سيادة القانون، مروراً بحقوق المرأة والأقليات ومبادئ المواطنة والدستور والعدالة الانتقالية. وهي تجمع بذلك مروحة واسعة من المفاهيم قد يصعب تحويلها إلى لغة فنية أو بصرية في ظل العنف الهائل على الأرض السورية. لكن القائمين عليها يعتقدون بأن استخدام الوسائل المرئية والتفاعلية ممكن لتحقيق هذا الغرض، ويقومون، لإيصال رسالتها، بتوظيف الكاريكاتير ومقاطع الفيديو، الأدلة والملصقات الجدارية والغرافيتي، وبرامج الراديو والكتب المصورة والقصص المرئية.

منذ تأسيسها، نظمت «دولتي» ثماني ورشات عمل شارك فيها 170 ناشطاً و ناشطة من سوريا. وركزت هذه الورشات على مواضيع مثل: قيادة الحملات وتنظيم المجتمع ورصد عوامل الخطر وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والحشد للاستجابة المبكرة وحماية الحراك اللاعنفي ومهارات التصوير والانفوغرافيك والبحث وحماية حقوق المرأة وبناء السلام وحل النزاعات.

يعود الفضل لـ«دولتي» بأرشفة وعرض أكثر من 3000 عمل فني على موقعها. وهي تجمع بين الأعمال الفنية السورية التي بدأت تنتشر مع الثورة كفنون التصوير الضوئي والملصقات الجدارية والكوميك والفيديوهات والصور المتحركة والكتيبات والإنفوغرافيك والتصميمات، بالإضافة إلى المقالات والبرامج المتعلقة بسلامة الناشطين إلكترونياً. كما أنتجت 16 فيديو متحركا باللغة العربية مع ترجمة بالإنكليزية حول مواضيع مرتبطة بالتثقيف السياسي وحقوق الإنسان والديموقراطية، جميعها متوفر على القناة الخاصة بالموقع على «يوتيوب». كما صممت مئات الملصقات حول مواضيع تتعلق بالمواطنة والسلم الأهلي وغيرها.

في الموقع أرشيف يضم آلاف البوسترات، ورسوم الغرافيتي والكوميك، الكثير منها مصور عن جدران في سورية حملت شعارات الثورة وأحلامها. كما قامت «دولتي» بتصميم وطباعة 1500 روزنامة تعرض صوراً وشرحاً مختصراً عن المناطق المتأثرة بالصراع في سورية. كما أنها نشرت كتيبات وكتب جَيب بالتعاون مع مصممين وباحثين سوريين ومنظمات محلية ودولية، بحيث تعكس هذه المنشورات وتروج للحركة المدنية السلمية وتبرز وجوهها الفنية، وهي متاحة أيضاً على الموقع.

نظراً للأهمية التي يوليها القيّمون على الموقع للفضاء الافتراضي، فإنّ حسابات «دولتي» على مواقع «فايسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب» ناشطة للغاية.

https://www.dawlaty.org

فكرة

«شجرة فوبيا»

قام تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» (داعش) يوم الجمعة الماضية (22 تشرين الثاني/نوفمبر) بقطع «شجرة الكرسي»، وهي شجرة بلّوط تقع قرب بلدة أطمة السورية، يزيد عمرها عن 160 عاماً، وتُعتبر مزاراً لأتباع الطائفة الأيزيدية. الفعلة تتجاوز تهديد وجود الأقليات، وهموم الحفاظ على البيئة، والأمكنة التراثية. هو سلوك يلامس الخوف من الرموز، لا الدينية فحسب، بل تلك التي تختصر ما يمت إلى ذاكرة المجتمع السوري بصلة، على الصعد الوطنية كما المحلية. فـ«داعش» لا تستسيغ ما نعرفه عن الاجتماع السوري في المدن الكبرى وقرى الداخل والأطراف. لا تستسيغ هذه الصيغة من الإسلام المتسامح مع أقليات دينية لم نكن نسمع بوجود بعضها قبل الانتفاضة السورية. لا تستسيغ كذلك تاريخي سوريا الوسيط والحديث اللذين ثبّتا ملامح كثيرة من الإسلام الصوفي في التديُّن السوري. لذلك يأتي انتقام «داعش» على صورة اختيار ما يتيسّر من بنك أهداف لا ينضب، ليس رأسا أبو العلاء المعرّي في معرة النعمان والخليفة العباسي هارون الرشيد في الرقة سوى عيّنات عنها.

لكن لا شيء كقطع شجرة أطمة، لا لشيء سوى لأنها مجرّد شجرة. لا هي كنيسة يؤمن بها الملايين ممن تراهم «داعش» كفرة مشركين، ولا هي رأس فيلسوف وشاعر ألهم ولا يزال الملايين بفكره لا بدينه، ولا هو رأس خليفة كان يجمع في حكم امبراطوريته ما بين خلافة الدولة الإسلامية واحتضان الشعراء والعلماء والفقهاء والأطباء والموسيقيين. هكذا تبدو أهداف «داعش» أكبر بكثير من الانتقال إلى مرحلة ما بعد حكم «البعث» في سوريا، وأكبر بكثير من العودة إلى تاريخ سوري ما، بما أن سوريا لم تكن يوماً مثلما تريدها «داعش» تلك. تبدو أهدافها كبيرة وضحلة في آن، لدرجة أنّ «شجرةً مقطوعة» على الحدود السورية ـ التركية باتت تختصرها.

هي مجرّد شجرة، تماماً كالشجرة التي قطعتها قوات النظام السوري في الزبداني قبل ما يقارب العامين. كانت تلك شجرة قرّر أهل البلدة أن يحتفلوا في ظلها بأول عيد رأس سنة وميلاد وهم خارج سلطة النظام السوري، فقاموا بتزيينها لتكون «شجرة ميلاد الحرية»، وفق ما أسموها في حينها. وفي مطلع العام 2012، وعند عودة القوات النظامية إلى البلدة بعد دكّها، كان قطع تلك الشجرة أول ما فعلته، لكن ليس بمنشار شبيه بأدوات عمل «داعش»، بل بأدوات أكثر «حداثة»، أي بالدبابات وبتمارين الرماية عليها. كان انتقام بحجم ما اكتسبته شجرة الزبداني من رمزية، لكن هذه المرة ليس على طريقة الرموز التي لا يستسيغها «فكر داعش»، بل كرمز لصيغة جديدة من التاريخ السوري المعاصر.

أرنست خوري

السفير العربي
28 تشرين الثاني 2013 ـ العدد 12638
Thursday November 28, 2013

قضية

نصف مليون تلميذ وأكثر من 130 ألف طالب جامعي يتأثرون منذ ثلاثة أشهر بأزمتي الوقود والكهرباء التي تضرب قطاع غزة، نتيجة سياسات الاحتلال والسلطات المصرية معاً. وتشهد غزة انقطاعاً للكهرباء يصل إلى 12 ساعة بالحد الأدنى يومياً، وهو ما دفع بـ«شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية» إلى التحذير من كارثة انسانية وشيكة.

قراءة في الاقتصاد السياسي والاجتماعي

أزمة الجفاف في إقليم الجزيرة السوري

فائقة الحسن ـ البحرين

بدأت، منذ منتصف العقد الماضي، التغيرات المناخية الكونية ترخي بظلالها الثقيلة على البيئة المحلية السورية. حلَّ الجفاف في عموم البلاد، لكن إقليم الجزيرة كان ضحيته المباشرة، حين ترافقت موجات الجفاف الأسوأ في تاريخ المنطقة مع انهيار المخزون الاحتياطي من المياه الجوفية في أحواض الأنهار الرئيسية. وهذا الانهيار ما كان ليحدث لولا التوسع بغير ضوابط في حفر الآبار لمرافقة التمدّد الشره في خطط الزراعة المروية. كما تجاهلت السياسات الليبرالية للحكومة السورية الوقائع. في مطلع العام 2008، وبالتزامن مع تحرير الحكومة أسعار بعض المشتقات الزراعية ورفع سعر المحروقات، انهارت الزراعة في إقليم الجزيرة. ووفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة فقد تعرّضت 60 في المئة من الأراضي السورية و1.3 مليون شخص، معظمهم في إقليم الجزيرة، إلى أضرار بسبب الجفاف. وطبقاً للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والأمم المتحدة، فإن ما يزيد عن 800 ألف شخص فقدوا موارد رزقهم بالكامل. الجفاف بين العامين 2006–2009 طرد مئات آلاف البشر من مناطق استقرارهم في موجات هجرة صبّت في ريفي حلب ودمشق. هذه المُستَقَرّات الجديدة للنازحين كانت مناطق مُستبعَدَة سلفاً من خطط التنمية الحكومية والدعم، وتُمثِّلُ الحدائق الخلفية المُهمَلة لمدن عملاقة. وهي مكتظة بأهلها والنازحين إليها ومحرومة من أبسط مقومات التنمية البشرية والاقتصادية. وقد أصبحت بعد عامين فقط مركزاً رئيسياً للثورة السورية.

الهبوط الى الجحيم

مع بداية التحول الحكومي نحو بدعة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وتَخفُّف الدولة من دورها التنموي، لم يَعُد إقليم الجزيرة يُمثِّلُ الحجر الأساس في فرضية الأمن الغذائي والاقتصادي المستدام، رُغمَ أنه يَشغَلُ ما يقارب 40 في المئة من مساحة سوريا، ويتألف إدارياً من ثلاث محافظات: الرقة ودير الزور والحسكة، ويضُمُّ 4 ملايين نسمة. يتمتع الإقليم بطبيعة جغرافية سهليّة، تمتد على رقعة واسعة من «حوض الفرات» وسهول حلب، ويشكل كامل مساحة «حوض الخابور» و«حوض دجلة» المائيين في سورية. وتُقدَّرُ المساحة القابلة للزراعة فيه بنسبة 43 في المئة من مساحته الكلية، ما يمثل أكثر من ثُلُثِ المساحة القابلة للزراعة البعل في سورية، وأكثر من نصف مساحة زراعتها المَروية. تعتبر الزراعة المروية المعتمدة على مياه الأنهار والآبار العماد الرئيسي للإنتاج الزراعي في إقليم الجزيرة، وهي بالعموم زراعة موسمية. القمح والقطن هما المنتجان الرئيسيان للمنطقة، التي ساهمت بين العامين 2003–2007 في إنتاج 57 في المئة من مجمل محصول القمح السوري، وما يقارب 73 في المئة من انتاج القطن. تصل نسبة المَاشية في الإقليم إلى 37 في المئة من اجمالي القطعان في سورية، وينتج 34 في المئة من الصوف، و21 في المئة من الحليب. المنطقة أيضاً هي المنتج الرئيس للنفط والغاز.

اتجه منحى الهطولات المطرية والموارد المائية الناجمة عنها نحو التناقص مع استمرار ظاهرة الجفاف. يظهر ذلك في اتساع مساحة الصحراء السورية بنسبة 6.4 في المئة عن مساحتها للعام 1970 (تعريف الصحراء بأنها الأرض التي تقل نسبة الهطولات المطرية فيها عن 200 ميلمتر سنوياً). كما ازدادت مساحة المنطقة الهامشية الواقعة في المجال المطري 200–250 ميليمتر سنوياً بنسبة 51 في المئة عما كانت عليه للعام 1970. انخفضت نسبة الهطولات المطرية في الأعوام الأخيرة إلى النصف تقريباً، وهو مؤشر خطير بالنسبة لتأمين مياه الشرب للسكان. وكان لهذا التدني أثر كبير على الواردات المائية المتجددة، الجوفية والسطحية، مما انعكس على الإنتاج الزراعي بشكل حاد، وتأثرت كذلك الزراعات المروية. وتدنت حصة الفرد من الماء إلى 454 متراً مكعباً في السنة في «حوض الخابور» وأصبحت دون حد الفقر المائي الافتراضي المقدر بـ1000 متر مكعب للفرد سنوياً. وأصبح تواتر موجات الجفاف أكثر حدوثاً، ويضم مناطق لم تصلها من قبل، وخصوصاً في الموسم 2007–2008 حيث شمل الجفاف كافة مناطق زراعة الحبوب التي يقل معدل أمطارها عن 600 ملم/سنة. وأما جفاف موسم 2008–2009 فشمل مناطق جديدة.

جفاف نهر الخابور

نتيجة حفر الآبار، نَضُبت مياه نهر الخابور اعتباراً من العام 2001 ، حيث توقف التدفق الحر لمياه ينابيعه للمرة الأولى منذ آلاف السنين. يصبّ في الخابور عدد كبير من الروافد تغطي معظم مساحة محافظة الحسكة، ثم يتدفق النهر جنوباً ليرفدَ بدوره نهر الفرات. تبلغ المساحة الإجمالية لحوض نهر الخابور ما يقارب 20 ألف كيلومتر مربع ضمن الأراضي السورية، وتمثل هذه المساحة الأراضي الزراعية المروية من مائه أو عبر الآبار المتغذية من مياهه الجوفية. ورغم انعدام جريان الماء في مجاري نهر الخابور، استمر حفر الآبار على حوضه. ففي العام 2006 بلغ عدد الآبار الكلية المحفورة في حوض الخابور 2391 بئراً تروي ما يقارب 45 الف هكتار، بعد أن كان عددها 232 بئراً العام 1984 تروي 2400 هكتار. وقد ظل مشروع «ري الخابور» بسدوده الثلاثة فارغة من دون ماء لكونه يعتمد في ملئها على مياه الينابيع التي جفت، مما تسبب في حرمان سكان البلدات والقرى على طول مجراه من مياه الشرب والري. ينطبق ذلك على مجرى نهر البليخ في محافظة الرقة. وقد وصلت نسبة المتوافر من المياه للري في الأعوام الماضية إلى ما يكفي فقط لري 34 في المئة من المساحات المخطط لها. وظهر العجز في معظم الأحواض المائية منذ بداية التسعينيات، وبلغ ما يقرب من 4 مليارات متر مكعب للعام 2001–2002 و5.5 مليار متر مكعب للعام 2007–2008 . تسبب هذا العجز بانخفاض حاد في مناسيب المياه الجوفية مما أدى إلى زيادة تكاليف الضخ وبالتالي تكاليف الإنتاج الزراعي.

تضافر الطبيعة وسياسات النظام

يشكل سكان الريف 47 في المئة من التعداد السكاني في سورية، وتعمل 20 في المئة من العائلات الريفية في تربية المواشي التي تعتبر المصدر الرئيس للدخل في الأسر الريفية الفقيرة في مناطق البادية الشمالية والشرقية. كان للجفاف تأثير قاس على الحيوانات ومعيشة المربين، وتسببت عمليات بيع الحيوانات الواسعة في العام 2008–2009 إلى انخفاض سعرها بمقدار 60 في المئة. تزامن ذلك مع رفع الدعم الحكومي عن المواد العلفية وتحرير أسعارها لترتفع إلى حدود 200–300 في المئة في فترة شهدت ارتفاع أسعاره عالمياً. وعلى الرغم من الكارثة البيئة التي كابدتها هذه المنطقة (مما يثير أهمية أن تندرج سوريا في جهود مناهضة التغييرات المناخية، فهذه الأخيرة منظومة تتأثر بفعل الإنسان)، فقد تقاطعت هذه الكارثة مع أخرى من صنع النظام القائم، الذي اختار تحرير الأسعار ورفع الدعم في هذا الوقت بالذات، من ضمن وجهة اللبرلة التي اعتمدها بشكل مفتوح منذ 2005. ومع انعدام المراعي الطبيعية، وتضاعف سعر المياه، ارتفعت نسبة نفوق الماشية الفتية إلى 45 في المئة. خسر مربو الماشية، نتيجة الضرر الكبير الذي لحق بمحصول الشعير وانعدام المراعي، حوالي 70 في المئة من ماشيتهم. وخسر ما يقرب من 60 ألف من صغار المربين الذين يملكون أقلّ من مئة رأس من الماشية كل مواشيهم. وموجات الجفاف الأولى أدت إلى انخفاض انتاج القمح في المناطق البعلية في العام 2008 بنسبة 82 في المئة عن العام 2007 وخسارة موسم الشعير بالكامل، وذلك حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» وبرنامج الغذاء العالمي. كما انخفض إنتاج القمح الإجمالي، بما في ذلك في المناطق المروية بنسبة 47 في المئة والشعير بنسبة 67 في المئة. ارتفعت أسعار الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية نتيجة قلة الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية، وتدهورت الموارد المالية لسكان المناطق المتأثرة بالجفاف، مما اضطر الكثير منهم إلى بيع ممتلكاتهم وحيواناتهم بأسعار منخفضة لشراء احتياجاتهم الغذائية بأسعار مرتفعة. إن عدم وصول المساحات المزروعة بعلاً إلى مرحلة الحصاد بصورة كاملة، وخاصة في المنطقة الشمالية الشرقية، أدت إلى انحدار ما يقارب 150 ألف أسرة (1.3 مليون إنسان تقريباً) إلى مرحلة الفقر الحدّي، أي بدون مخزون غذائي. كما تسبب انعدام الحصاد في خسارة البذار. في العام الثاني من الجفاف 2008–2009 تأثرت أكثر من 100 ألف أسرة (682 ألف نسمة) بشدة من الجفاف.

الإجراءات الحكومية

تميّزت الإجراءات الحكومية بقصر النظر في توقع الجفاف وفي معالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية. فاتخذت الحكومة اجراءات آنية مثل تقديم حصص علفية مدعومة للأغنام، وحصص غذائية مجانية لبعض الأسر الأشد فقراً. كما تم رفع سعر شراء الدولة للقمح من 17.5 إلى 20 ليرة للكيلوغرام، وإعادة جدولة ديون المزارعين المستحقة للمصارف الزراعية. أما المراسيم والقوانين المتعلقة بمنح القروض المدعومة للتحول إلى الزراعة المروية الرشيدة (القانون 91 لعام 2005) فقد ظلت أشبه بالأحاجي المعقدة التي تتطلب جملة من الكفالات وضمانات للقروض.

لم تقم السلطة السورية بأي معالجة جدية للأزمة في إقليم الجزيرة، بل استمرت في سياسات التحرير الاقتصادي (اللبرلة) السحرية السائرة بها منذ منتصف العقد الأخير: فسحت المجال أمام التسويق الحر لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالشعير والذرة الصفراء، وقامت بتحرير عملية استيراد وتداول المُدخلات الزراعية كافة بما فيها الأسمدة ومواد المكافحة الحشرية والمواد العلفية، مما تسبب في رفع أسعارها أضعافاً عدة بالتزامن مع أزمة الجفاف الكبرى. وفي نيسان/ابريل 2008 تم رفع سعر ليتر المازوت من 8 إلى 25 ليرة سورية، أي أكثر من ثلاثة أضعاف دفعة واحدة، وذلك في وقت السقاية للزراعات المروية، مما تسبب في رفع حاد لتكاليف ضخ المياه من الآبار المعتمدة على مضخات الديزل. أدى ذلك إلى توقف فلاحين كثيرين عن متابعة خدمة محصولي القمح والقطن.

الكارثة في واحد من مظاهرها

بلغ عدد سكان محافظة الحسكة 1.329 مليون نسمة حسب احصاء العام 2004، وقد تحولت من محافظة جاذبة للسكان بمعدل نمو سكاني 2.46 في المئة بين العامين 2000–2006 إلى منطقة طاردة لهم اعتباراً من العام 2007. وصلت نسبة المهاجرين بسبب الجفاف من هذه المحافظة وحدها للعام 2007 إلى 30 في المئة من مجموع السكان. وقاربت في نهاية العام 2008 حدود الـ 40 في المئة. ويذكر بأن 24 مدرسة في الحسكة أغلقت أو دمجت مع غيرها بحلول العام 2008. تعتبر الهجرة الموسمية للعمل أمراً عادياً للأسر الفقيرة في محافظات المنطقة الشمالية الشرقية. ولكن، ومع موجات الجفاف المتلاحقة، فقد حدث تحوّل في طبيعة هذه الهجرة. قليلة هي الدراسات الخاصة بمناطق نزوح الهاربين من الجفاف والتصحر، إلا أن ريفي حلب ودمشق كانا مركزَي الاستقطاب للنازحين الجدد، ما شكل حالات ضغط كبيرة على مناطق كانت تعتبر بالأصل شديدة الفقر ومهمشة وضعيفة الخدمات. وظهرت على أثرها أزمات تتعلق بازدياد الطلب على الغذاء والماء، وازدادت أيضاً نسب التسرب من المدارس للقادمين الجدد، ولوحظ ارتفاع معدل السرقة والجرائم.

قد تصلح مجمل هذه اللوحة لتفسير سياقات لاحقة، وبالأخص ما يتعلق منها بانفجار الغضب الشعبي بعد ذلك بسنوات قليلة، واتخاذه مظاهر تدميرية . ذاتية . تشبه الخراب العنيف والسريع اللاحق بحياة هؤلاء الناس!

وجيهة مهنا
أستاذة الاقتصاد السياسي من سوريا

أخبار الرازي

عودة فرانز فانون

الرّجل الغامض الذي وقف وراء نافذة مكتبي لحظات ليُعدّل من وضع قبّعته، قبل أن يمضي في طريقه، كان زنجياً بالغ الأناقة وقد خط الشيب فوديه. خلته لوهلة مُمثِلا أميركيا ببذلته البيضاء وطوله الفارع وحضوره القوي. لم أر غير جانب وجهه وصدغه البارز، لكنه بدا لي مألوفا. قمتُ من المكتب وفتحتُ النافذة لأتأكد من أنّه الشخص الذي كان اسمه يجول بخاطري. إلا أنّه ولّى مغادرا حديقة القسم بمشية واثقة، قبل أن يتوارى خلف سور أشجار الصّنوبر العالية.

هل يُعقل أن يكون هو؟ من المُستحيل أن يعود للرّازي بعد كل هذه السنوات. من المُستحيل أن يكون «فرانز فانون»!

مضت ثلاثة أيّام قبل أن ألمح الزّنجي الأنيق من جديد. كنتُ في مُقابلة مع مريض لمّا مرّ أمام الشباك. هذه المرّة كان دون قبّعة، وقد التفتَ لحظة جهة النافذة لتنكشف لي ملامحه المُميّزة. ما من شك في ذلك، إنّه «فانون» بشحمه ولحمه، وتلك النّدبة المميّزة على وجهه تؤكد أنّه هو. كان يرتدي قميصا أزرق سماويّا مشمّر الأكمام حتى المرفقين، وسروالا عاجيّ اللّون، وحذاء جلديّا لامعا. أمعن النّظر في وجهي ثم مطّ شفتيه المُكتنزتين، قبل أن يُلقي نظرة على ساعته اليدويّة ذات الجلد البنّي، ويُواصل طريقه كما في المرّة السّابقة. أردتُ أن ألحقه هذه المرّة لكن المريض الذي أمامي كان في حالة انهيار لا تسمحُ بتركه في تلك اللّحظة لأي سبب كان.

أنهيتُ العمل سريعا وغادرتُ القسم أتعقب الرّجل الأنيق. الأكيد أن هناك سببا وجيها لعودته الآن. سألتُ عنه مجموعة من الشبّان المُقيمين، إن كان أحدهم قد لمحه، وكانوا واقفين عند سور القسم. لكن لا أحد منهم كان يعرفه، ولا حتى سمع عن اسم «فرانز فانون». ثم انفجروا ضاحكين لمّا قلتُ لهم بأنّه زميلهم: طبيب نفسيّ مثلهم، عمِل في مُستشفى الرّازي لسنتين قبل أكثر من نصف قرن.

اقتنيتُ قهوة من الكفيتيريا وتابعتُ البحثَ عنه هناك، ثم رحتُ أتمشى بين حدائق المُستشفى على أمل أن أقع عليه صدفة. مرّت نصف ساعة عدتُ بعدها إلى حديقة البُرتقال عند المدخل الرّئيسي وقد يئستُ من العثور عليه. سرتُ على العُشب المصفرّ لأجلس إلى إحدى الطاولات الخشبية. كنتُ على وشك الجلوس لمّا فوجئتُ بصيحة تحذير من مريض جالس على طاولة مُجاورة. ثم قام ودنا بسرعة من الطّاولة التي كانت مقاعدها مُدمجة من الجانبين، وهزهزها ليُريني بأنّها غير مُثبتة بالأرض، وتنقلب إلى الوراء بمجرّد أن يجثم الشخص بثقله على أحد جانبيها. الرّجل دعاني للجلوس بجانبه على طاولته الثابتة، على ألاّ أتدخل إذا ما جاء شخص للجلوس على الطاولة المُفخخة. بمجرّد أن وافقتُ وجلستُ بعد أن شكرته، وجم ولاذ بالصّمت وبقي يُدخن دون اكتراث لوجودي. أنا كذلك نسيتُ وجوده ولبثتُ أفكر في سرّ عودة «فانون». هل عاد للعمل أم لسبب آخر؟ ثم ماذا جاء يعمل عند نافذة مكتبي مرّتين؟ ولماذا نظر إلى ساعته؟ هل قصد بذلك شيئا مّا؟ كنتُ أفكر مُرتشفا جرعات صغيرة مُتتابعة من القهوة دون أن أبعد الكوب عن فمي، لمّا اقترب كهل وابنه الذي يبدو من لباسه وهيأته بأنّه نزيل هنا. ارتحتُ لمّا رأيتُهما يتجاوزان الطّاولة المُفخخة للجلوس عند طاولة أخرى شاغرة، لكنّهما سُرعان ما عادا ادراجهما بمُجرّد أن وجدا أنّ الطّاولة الأخرى لم تكن في الظّل. كان الولد جامد الملامح زائغ البصر، يمشي مشية بلهاء أكثر تصلّبا. أمّا الكهل المحنيّ الكتفين فيبدو من ملامحه المُتعبة بأنّه والدُه. حطّ الرّجل على الطّاولة كوبي القهوة اللذين كان يُمسك بهما، قبل أن يجلس هو وابنه على نفس الجانب في تزامن، لتنقلب بها الطّاولة إلى الخلف وينكبّ فوقهما كوبا القهوة بالكامل. هأهأ المريض الذي يُجانبني بضحكة ميكانيكية تُشبه صوت دوران دولاب صدئ. كان ينظر إلى الرّجلين مرفوعي الأرجل في شماتة، ثم ينظر إليّ وواصل في ضحكه الذي تحوّل إلى شهيق عنيف. الرّجلان المنكوبان قاما عن الطّاولة بنفس الملامح الثابتة ليتركاها مقلوبة ويعودا من حيث أتيا، وكأن شيئا لم يكن. واصل المريض هأهأته الصّدئة وأنا أشيح بوجهي عن فمه، قبل أن يقوم ويتجه نحو الطاولة المقلوبة ليُعيدها إلى وضعها العادي، ويعود للجلوس ويغرق مرّة أخرى في الصّمت والوجوم، مُنتظرا وقوع شخص آخر. في أقل من نصف ساعة جاء طفل وأمّه، ثم رجل وامرأة، رُفعت أقدامهما في الهواء وانسكبت القهوة عليهما بعد أن انقلبت بهما الطاولة. الغريب أن لا أحد ممن وقعوا في الفخ كان يتذمر. كلّهم ينهضون بنفس الملامح الثابتة، ليعودوا، في تسليم، من حيث أتوا. إلى أن جاءت طالبتان شابتان جلستا بتزامن متواجهتين، لتثبُت الطاولة في مكانها بفعل التوازن على الجهتين.

الأطباء لا يسقطون بسهولة، علّق المريض بجانبي وضرب بكفّه على الطاولة في أسف. ثم بقي يُكرّر الجُملة بآليّة وكأنّه لم يستوعب الأمر، بينما عدتُ لتجرّع قهوتي في انصراف. فُجاءة تبادر إلى ذهني أن أسأله لمَ لمْ يتركني أقع في الفخ، مثلما كان الشأن مع كُلّ الذين مرّوا بالطاولة ورُفعت أرجلهم في الهواء إلى حدّ الآن. طرحتُ عليه السّؤال دون تردّد، فالتفت إليّ وقال نافثا دخانه في وجهي: «لو أنّ الأمر بيدي لتركتك تتشقلب وتُرفع رجلاك، لكنّه أصرّ على تجنيبك ذلك». في الأثناء، نهضت الطالبتان عن الطاولة في خفّة وتزامن، وغادرتا دون مُشكلات. واصل الرّجل وكأنّه يخاطبُ نفسه: «فليفعل ما يشاء. أنا لا دخل لي. على كل حال، هو من اكتشف أمر الطاولة. هذه أمور تخصّه. فليفعل ما يشاء».

صحتُ وضربتُ على الطاولة لأوقفه: توقّف، عمّن تتحدّث، ما هذا الهُراء؟

لم يقل شيئا هذه المرّة، وكلّ ما فعله هو أنّه أشار بإصبعه إلى شيء مّا خلفي، فالتفت. كان «فرانز فانون» واقفا تحت شجرة بُرتقال وارفة الظّلال. آه، للأمانة، كان يضع يديه في جيبه ويبتسم بزاوية فمه اليُسرى الذي تدلّت منه قشّة قصيرة.

أيمن الدبوسي
كاتب واختصاصي في علم النفس، من تونس

محاولة جادة لحل الأزمة الدستورية

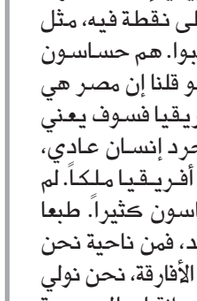

من مؤتمر صحافي للجنة الخمسين المكلفة بصياغة الدستور الجديد:

في الأسبوع الماضي التقينا بمجموعة من زعماء الدول الأفريقية. تعرفون، كان لديهم بعض الاحتجاجات على الدستور. هم أخذوا الموضوع على محمل شخصي. قلنا في الدستور إن مصر تقع في مرتبة التاج من أفريقيا. هذا الوصف أغضب الأفريقيين كثيراً. صحيح أن مصر تقع في شمال أفريقيا، يعني لو تخيلنا أفريقيا إنسانا فسوف تكون مصر هي أعلى نقطة فيه، مثل التاج. ولكنهم غضبوا. هم حساسون كثيراً. قلنا لهم إننا لو قلنا إن مصر هي طاقية على رأس أفريقيا فسوف يعني هذا ان أفريقيا مجرد إنسان عادي، بينما نحن نرى أفريقيا ملكاً. لم يستوعبوا. هم حساسون كثيراً. طبعا لا ننسى الوضع المعقد، فمن ناحية نحن حريصون على رضا الأفارقة، نحن نولي أهمية كبرى للعلاقات المصرية الأفريقية، ومن ناحية أخرى فتغيير الدستور صعب جداً، العالم كله عينه علينا. هناك إخوان وهناك طابور خامس وهناك أميركا وغيرها. ما العمل إذن؟ اقترحنا عليهم أن تكتب كل دولة دستورها كما يتراءى لها. قلنا لهم إن المشكلة ان أفريقيا لا تبدو على الخريطة كإنسان كامل، هي لها شكل العنقود. ولكن حتى هذا الشكل العنقودي له أعلى وأسفل، الأعلى نحن نجلس فيه. هذه حقيقة، وبالتالي فنحن تاج أفريقيا، هذه حقيقة لن نجادل بشأنها، أما الأسفل فهو ما يمكننا الجدل حوله. لماذا مثلاً لا تكتب جنوب أفريقيا دستورها وتضع فيه «جنوب أفريقيا حذاء في قدم أفريقيا»؟! قلنا لهم هذا فغضبوا. الأفريقيون حساسون كثيراً.

العربي السفير

متابعات

3 مليارات دولار هي كلفة مشروع إعادة تأهيل وسط مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وهو ما كشفته شركة «إعمار» الإماراتية المكلفة بالمشروع. وبينما تُصرف المليارات، فقد أفادت إحصائية لمنظمة «آرمانج للقضايا الاجتماعية» أن الأمية لا زالت تطال 16 في المئة من سكان كردستان العراق، وأنّ حالات منع الفتيات من ارتياد المدارس لا تزال قائمة فيه.

ذاكرة بغداد آيلة للسقوط

في عشرينيات القرن الماضي، اقتحمت جاموسة هائجة أثناء استعراض كشافة المدارس الابتدائية بحضور الملك فيصل الأول وبعض من وزرائه، ساحة القلعة في أول شارع الرشيد. قامت قوّات الشرطة حينها بإطلاق النار على الجاموسة، وحبس صاحبها، بسبب مخالفة مالكها القوانين بعدم وضع عصا كبيرة في قدمها كي تعيق حركتها، كما كان متعارفاً عليه. بعد عشرة عقود من تلك الحادثة، عادت جاموسة الخراب لتلطم بأرجلها كل شيء، وتخرّب القلعة والشارع على حدٍّ سواء.

شارع الرشيد.. حكاية بلاد

من أقدم شوارع العاصمة شارع الرشيد أو جادة خليل باشا، الذي صمّمه العثمانيون العام 1916 والذي وُضع نموذج بنائه في باريس (وهو لذا يشبه الى حد كبير قسماً من شارع ريفولي فيها). وهذا الشارع شهد أبرز الأحداث السياسية للبلاد، ففي العام 1920 وقف العراقيون لمواجهة الحكم الإنكليزي بمسجد الحيدرخانة الشهير الذي بُني العام 1819. وفي العام 1948 خرجت انتفاضة شيوعية من ذلك الشارع. وفيه بدأ حزب البعث العام 1959 أولى عملياته للسيطرة على الحكم، بمحاولة اغتيال أوّل رئيس وزراء البلاد وقتها، عبد الكريم قاسم.

ويضم الشارع معالم تراثية مهمة، منها جامع حسين باشا، فضلاً عن أسواق هرج والسراي ودانيال والصفافير، وخانات المدلل، ودله والشابندر والخضيري، والسراي الحكومي أيام العثمانيين.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، توقّفت معالم مهمّة من هذا الشارع عن العمل وأُغلقت أخرى: سينما الزوراء في التسعينيات أغلقت أبوابها، وتحوّلت إلى استراحة للجنود الذين ينتظرون سيارات التحاقهم إلى ثكناتهم العسكرية. مقهى البرلمان وبار شريف وحداد أغلقا، فيما لحق بمقهيي أم كلثوم والزهاوي خراب كثير.

بعد العام 2003، دخلت قوات الاحتلال الأميركي إلى الشارع، وكأن الدلالة السياسية على وجوده عادت مجدداً، إلا أن هذه العودة لم تضمر الكثير في داخلها، فهو تحوّل إلى معبر يومي لقوّات الاحتلال عبر الجسور المتفرعة منه إلى الكرخ والمنطقة الخضراء، التي تدار فيها العمليّة السياسية.

وفي العام 2007، أعدّت مجموعة شركات، بتكليف من «هيئة استثمار بغداد» مخطّطاً لتطوير الشارع واكتشفت أن ما تبقّى من المباني التاريخية والمواقع الأثرية هي 254 موقعاً من أصل 526 مبنى وداراً، ظلّت موجودة حتى العام 1984.

أموال.. قبض ريح

في العام 2010، أعدّت الحكومة العراقية خطّة بكلفة 5 مليارات دولار لإعادة إعمار العراق بعد رحيل القوات الأميركية، شملت إعادة بناء شارع الرشيد الذي يمثل المركز التجاري والثقافي للمدينة. وأنجزت آنذاك مجموعة استشارية مكوّنة من 7 شركات دولية متخصصة خرائط هندسية وتصاميم ودراسات فنية بكلفة 7 ملايين دولار من أجل إعادة النبض إلى الشارع، وأعدّت الشركة صوراً لما سيكون عليه الشارع، وراعت الأهميّة التاريخية له، ووضعت في الخطة «تراماً» لولبياً للحفاظ على الشارع من السيارات. وشملت الخطّة أيضاً الأزقة المتفرعة من شارع الرشيد نفسه، والتي لا تقلّ أهميّة عنه. لكن المخطط لم ينفذ، وسرعان ما اتهمت الشركة بعمليات فساد، ولم يتوانَ أحد المدراء المشاركين في خطة التصميم عن القول إنه «لا بأس من استخدام القليل من الرشاوي لتحقيق تلك الأهداف (الإعمار)»، والمخطّط ما يزال معتمداً لدى هيئة الاستثمار الوطنية، الجهة الرئيسة المعنية بتطوير بغداد، لكنه لم يتم العمل به حتّى الآن.

وفي العام 2011، عادت أمانة بغداد لتؤكد أن المخطط سيتم العمل به قريباً بعد تأسيس شركة إعمار مكوّنة من شركات خاصة وأخرى تابعة للدولة لتنفيذه، لكن طوى النسيان الأمر من جديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، عادت أمانة بغداد من جديد الى القول إنها ستطوّر شارع الرشيد، إلا أن هذا التطوير اقتصر على تبليط بعض الشوارع، وتجديد الأرصفة التي كلّف أحدها ... 7 مليون دولار؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟.

وقبل نحو عام، قامت محافظة بغداد بترميم بناية القشلة التي تتفرّع من أحد أزقة شارع الرشيد، وهي كانت تسمى «دار المصالح الحكومية» زمن الاستعمار البريطاني. استردت القشلة بعض عافيتها، ولكن الخطوة كانت جزءاً من ذر الرماد في عيون المثقفين والصحافيين الذين يحضرون إلى شارع المتنبي الملاصق لها. المحافظ وضع حجر أساس ترميمها، ووقّع اسمه في آخر الحجر، وصار يأتي كل أسبوع اليها، وإلى المركز الثقافي الذي افتتح بالتوقيت نفسه، وإلى شارع المتنبي. يمشي مزهوّاً كطاووس، فيما على يساره الأزبكية ظلّت تنوح بخرابها كأم ثكلى. ولم تستمر ساعة القشلة بالعمل، وسرعان ما توقفت وكأنها لا تقبل بما يدور حولها، معلنة أن الوقت لم يعد مهماً في ظلّ الخراب الذي تعيشه بغداد وعمارتها.

بغداد.. لم تعد بغداد

وفي تشرين الأول / أكتوبر الماضي، مرَّ خبر سريع من دون أن يثير أي ضجّة: لم يتبقّ سوى 600 بيت تراثي من أصل 1300، وهي معرّضة للزوال. في السنوات العشر الماضية، هُدم نحو 700 بيت تراثي. أُعدمت بالكامل ملامح مدينة، وشيّدت على أنقاضها دور سكنية وعمارات تجارية قبيحة تفتقد لأدنى أساليب العمارة البغدادية.

مجلس محافظة بغداد الذي زفّ إحصائية البيوت التراثية اكتفى بذريعة ضعف التخصيصات المالية: «مجلس المحافظة السابق والحالي طالب لأكثر من مرة بتطوير المناطق التراثية (..) ولم يصغ أحد لأن هكذا مشروع بحاجة الى دعم حكومي كبير وليس الى التخصيصات التي تعطى لمجلس المحافظة». أما أمانة بغداد فتؤكد أن فرقها رصدت قيام بعض اصحاب البيوت التراثية القديمة بهدمها وتحويلها الى بيوت «عصرية» أو بيعها الى أشخاص آخرين، وتبرر هذه الأفعال بـ«عدم بناء وحدات سكنية عمودية او أفقية من قبل الجهات الحكومية خلال الفترات السابقة»، ولكنها أصدرت قراراً بمنع هدم البيوت التراثية. أما وزارة السياحة والآثار، وهي أكثر الجهات المعنية بهذا الأمر، فأعلنت مطلع العام الجاري عن صيانة وتأهيل أربعة دور تراثية (فقط!) في إطار الاستعدادات لإعلان بغداد عاصمة للثقافة العربية، مكتفية بمطالبة وزارة الثقافة وأمانة بغداد بالعمل على «إنقاذ ما يمكن إنقاذه من شارع الرشيد».

وإذا ما كانت هذه الأماكن مهملة، ويتم إعدامها من قبل سماسرة فساد جدد، فإن سوق الشورجة، والتي كانت تعرَف بسوق العطارين أيام العصر العباسي، تنتهكها السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة، بالرغم من تحويلها إلى ثكنة تخنقها الكتل الكونكريتية التي يرتفع بعضها إلى ثلاثة أمتار على جانبي الطريق، فضلاً عن حرب «التماسات الكهربائية» التي يمارسها التجّار على بعضهم البعض، ما تسبب بحرائق متكررة التهمت ما تبقّى من السوق.

أما سوق الغزل، والتي كانت تُعرف ببيع القطن والصوف قبل قرن من الآن، وتحوّلت بعد ذلك إلى سوق تختص ببيع الحيوانات الأليفة، فقد تعرّضت على مدى الأعوام السابقة إلى نحو 5 تفجيرات، ما دفع أمانة بغداد إلى ترميم محالّها، إلا أن الحارات الملاصقة لها باتت الرطوبة والإهمال تأكل ذاكراتها.

وتحوّلت منطقة البتاويين، التي كانت تسكنها أغنى عائلات التجار اليهود والمسيحيين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، إلى مركز لبيع الممنوعات والخمور المغشوشة، فضلاً عن تحوّل بعض منازلها إلى بيوت دعارة تقدّم أجساد نساء عليلات، وصارت أيضاً مركزاً في النهار لمذاخر بيع الأدوية التي يلتقي نشاط بعضها مع نشاط تجار الممنوعات في المنطقة، حيث تشارك بتزويدهم بكميات من الحبوب المخدرة وحبوب الهلوسة التي تدخل العراق عبر بعض دول الجوار.

شارع الرشيد يبدو الآن هرماً آيلاً للسقوط، والقلعة التي كانت تتربع على بدايته أصبحت أثراً بعد عين، لكن الجاموسة التي اقتحمتها في عشرينيات القرن الماضي، توالدت وتكاثرت، وأصبحت قطيعاً من الجواميس. الفارق هو أن هذا القطيع يسرح ويمرح من دون أن تجرؤ قوات الشرطة على إطلاق النار عليه، ومن دون أن يجرؤ أحد على محاسبة مالكيه، لأن هؤلاء هم ببساطة من أحزاب السلطة، وبقدر ما هم مسؤولون عن الخراب، فهم فوق القانون.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

حلـــم ..

خلود الزوي / ليبيا

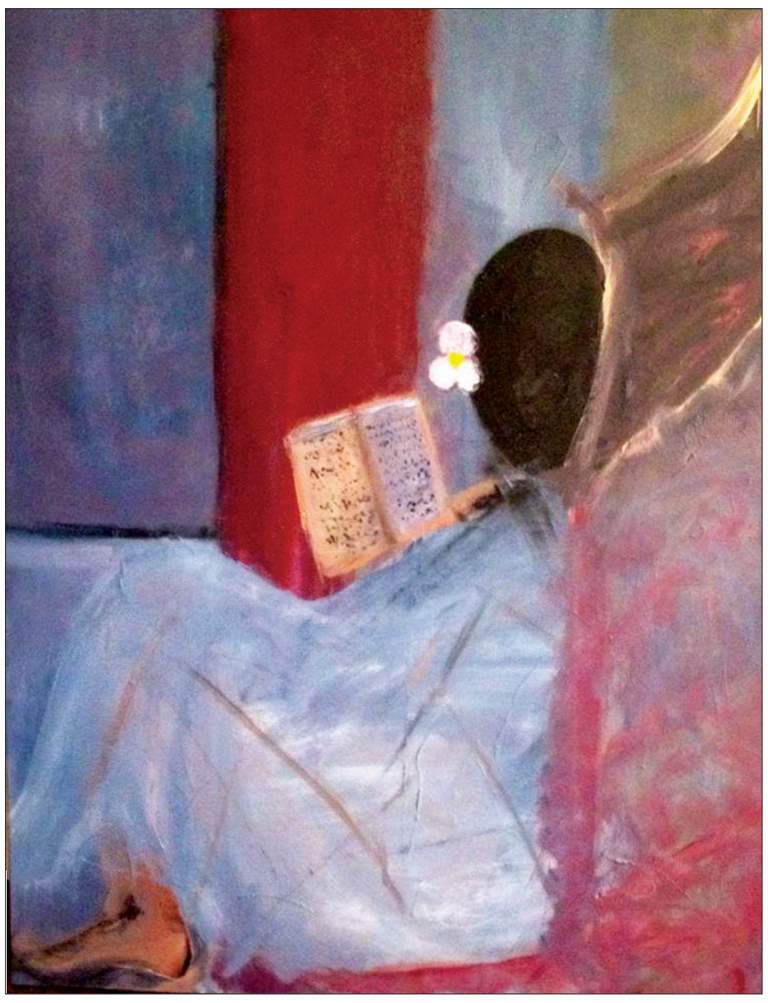

arabi.assafir.com

ـ قرى اليمن: تقنيات نوح على سفينة بيل غيتس. ـ فارع المسلمي
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

لمناهضة العنف ضد النساء

تظاهرة في الرباط في «اليوم الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة» (يوسف بودلال ـ رويترز)

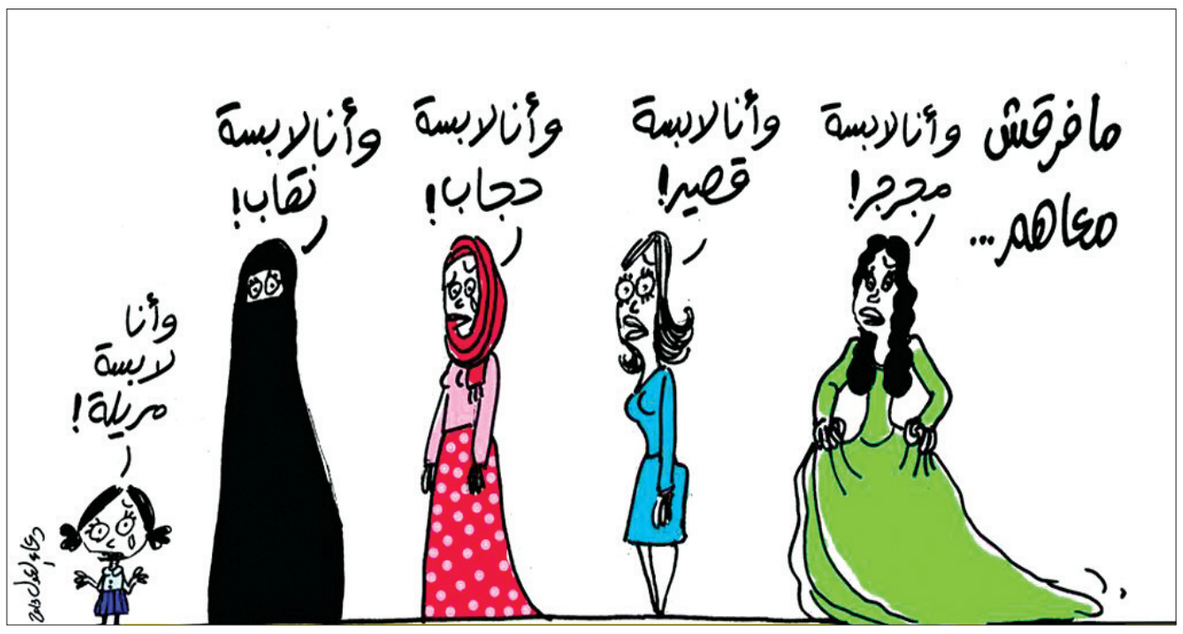

(دعاء العدل ـ مصر)

25 تشرين الثاني/نوفمبر هو «اليوم الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة». وفي حين تغيب الإحصاءات عن العنف ضد النساء في المنطقة العربية، فقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية في حزيران/يونيو 2013، إلى أنّ 35 في المئة من النساء في العالم يتعرضن للعنف بأشكاله المختلفة.

مدونات

الحائط!

«تبصر الدنيا، فتجد حائطا أمامك يحجب عنك الرؤية، حائط قيل لك أنّه وجد لأمنك وسلامتك، وأنّه وحده يستطيع أن يحفظ لك غدك من دون الحاجة لأن تدرك معنى الاستعداد للمستقبل. هذا الحائط هو الحكومات والأنظمة، التي تفرض سيادتها وسلطتها، ليس عبر «حقّها» كسلطة قانون تسيّر أمور البلاد والعباد وتعمل على تنفيذ ما يضمن لهم حقوق العدل والمساواة والكرامة والدستورية، إلخ... بل عبر فرض نفسها كبديل عن حقوق المواطنين أنفسهم في خياراتهم ورؤيتهم للمشاركة السياسية.

الذي اخترع الحائط بحجة «ضمان الأمن والأمان» هو نفسه من وضع خلف الحائط الفوضى والألم! فبقدر ما نتوهم «أهمية الحائط» في ضمان مستقبلنا، بقدر ما يستغل صنّاع الحائط عمى الناس عمّا هو وراء الحائط. لذلك تعمل الأنظمة جاهدة إلى القضاء ليس فقط على أيّ محاولة لإسقاط الحائط أو اختراقه، بل وأيّ محاولة لصنع أيّة ثغرة به.

وما إن يشعر «حرس الحائط» بأي خطر يتمثل في الهدم أو إحداث خلل، حتى يقدموا عدداً من الإصلاحات الوهمية، التي في ظاهرها مصلحة المواطن، وفي باطنها توسيع قبضة السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية...

ليس هناك من حائط يقف أمامنا إلّا لمنعنا من الوصول لما وراءه. يسقط الحائط فتتسع الرؤى، وتظهر الحقيقة أمام الناس...

من مدونة «فضاءات» العُمانية (الأحد 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)
http://beyondfree.me/

هدى وعرفات: ما بين الحب والمزايدات

«يبدو أن قصة حب هدى وعرفات أثارت جدلاً كبيراً في البلدين غير الشقيقين: اليمن والسعودية. هدى – الفتاة السعودية التي سُلبت منها إرادتها في اختيار من تحب، والتي أرادت عائلتها تزويجها من رجل آخر دون رضاها – قررت الهروب كآخر حل إلى اليمن حتى ترتبط بمن تحب. كانت بقدر كاف من الشجاعة حتى تترك موتها وتختار الحياة. وعرفات الشاب اليمني البسيط الذي لم يمتلك أي شيء سوى قلب يحب بصدق فامتلك من خلاله كل شيء.

عادة ما تنتهي قصص الحب عبر الأزمنة الشبيهة بقصتنا هنا – هروب الفتاة من عائلتها حتى ترتبط بمن تحب – بنهاية غير سعيدة: إما بنفيهما بعيداً عن مجتمعهما أو بالموت، سواء كان بصورة قتل شخصين ألصقا العار بمجتمعهما أم بصورة انتحار حبيبين فرقتهما الحياة فاختارا أن يجتمعا في الحياة الأخرى.

لكن في بلد العجائب اليمن تأخذ هذه القصة مجرى آخر تماماً، حيث احتشد العديد من الناس في يوم محاكمة هدى وعرفات لإظهار دعمهم وتضامنهم معهما. بل وقد قام شيوخ قبائل يمنيون بدعمهما مالياً لضمان عيشهما بكرامة في اليمن. ومسيرة أخرى تدعى «قافلة الوفاء للحب» تأتي من مدينة تعز إلى العاصمة صنعاء حتى تتضامن مع المحبين هدى وعرفات.

من مدونة «هديل الموفّق» اليمنية (الأحد 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)
http://goo.gl/Lkn5ln

ماذا بعد الأمطار!

«لا زلنا نعاني في المملكة من نتائج مشاريع تنموية كشفت لنا الأيام هشاشتها وسوء تنفيذها. فبعد أن غرقت جدة لسنتين متتاليتين، قبل أعوام، إثر أمطار راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، تعيش عاصمتنا الحبيبة اليوم المصير ذاته. كشفت لنا الأمطار التي هطلت خلال الأيام الماضية، وبشكل لا يقبل الجدال أن هناك خطأ كبيرا وإهمالا أكبر، صاحبَا العديد من مشاريع البنى التحتية بدءاً من الطرق مروراً بالمدن الجامعية والمباني الحكومية... بيانات مصلحة الأرصاد التي سبقت هطول أمطار الرياض وباقي مناطق المملكة، ساعدت، ولله الحمد، على الحدّ من أعداد الضحايا، وهو درس تعلمناه بعد أن عشنا كارثة جدة.

فأصبح المواطن يأخذ تلك البيانات بشكل جاد ويتفاعل معها بعدم الخروج وتعريض نفسه وأهله للتهلكة، وهو تصرف حضاري يعطينا شعورا بأن المواطن بطبيعته إيجابي وقابل للتأهيل والإصلاح. لن أكرر اليوم ما قلته سابقا عن أن الفساد يبقى هو المتهم الأول عن حدوث مثل هذه الكوارث البيئية.

ولن أطالب كما طالبت سابقاً، بأن يتم فتح تحقيقات رسمية تهدف لكشف المقصّرين أفراداً وجهات، فهذا حديث أصبح معروفاً ومطلب أصبح منطقياً في مثل هذه الظروف التي لم تعد غريبة على بلادنا».

من مدونة «ياسر الغسلان» السعودية (الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)
http://goo.gl/O3j1XH